سواسية

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان CIHRS

SAWASIAH

العـدد ١٢ سبتمبر ١٩٩٦

حقـوق المــرأة

حصـاد عـام بعـد مؤتمـر بكيـن

لمؤتمر بكين مكانة خاصة فى العقدين الماضيين، فقد توج كفاح الحركة النسائية على المستويين الوطنى والعالمى على مدى عقدين من الزمن بدأ بالمؤتمر العالمى الأول للمرأة والعام الدولى للمرأة ١٩٧٥ تحت شعار «المساواة، التنمية والسلام» . وعبر هذان العقدان تحقق للنساء الكثير رغم أنه مازال أمامهن الكثير لتحقيقه، فى مجال المساواة بشكل خاص، ولعل أبرز ما فيها هو الاعتراف بحقوق المرأة كجزء لا ينفصم من المنظومة العالمية لحقوق الإنسان. وعبر هذين العقدين صدرت الكثير من الاتفاقيات الدولية وأهمها الاتفاقية الدولية ضد كافة أشكال التمييز ضد المرأة (الملف الخاص) ، والاعلان العالمى ضد العنف.

لمؤتمر بكين مكانة خـاصـة أيضـا فى سلسلة المؤتمرات الدولية، إذ أنه المؤتمر الذى تم فيه وضع خطة عمل تلتزم فيها الحكومات والمجتمع الدولى بالتزامات عملية محددة تجاه النساء على رأسها وضع خطة عمل وطنية لتحويل الالتزامات الشفهية الى فعل فى الواقع اليومى لحياة ملايين النساء.

ولأن الحركة العالمية النسائية قد تعلمت عبر العقدين الماضيين، أن الوعود تتبخر فى الهواء ما لم تتابع، فقد قررت النسـاء أن يتـابعن الوعـود بشكل مسـتـمر. وقـامت عـديد من التجمعات والمنظمات النسائية بأنشطة خاصة لمتابعة ما تم بخصوص تنفيذ الوعود التى حفلت بها كلمات كثير أغلب الحكومات أثناء المؤتمر. وفى هذا السياق قامت منظمة المرأة للبيئة والتنمية (ويدو WEDO) بعمل استقصاء من خلال استبيان تم توزيعه على كل البعثات الديبلوماسية فى الأمم المتحدة لمتابعة ما قامت به حكوماتها، وأصدرت تقرير مطولا باسم «ما بعد الوعود» (ص ١٣). كما حفل شهر سبتمبر بالعديد من الاجتماعات النسائية المحلية والاقليمية والدولية، منها الاجتماع العربى الاقليمى للمنظمات غير الحكومية العربية فى عمان (ص٦). ومؤتمر «مابعد بكين فى البلدان المسلمة» (ص١١) وورشة عمل عن استراتيجيات المتابعة (ص١٧).

والحق أن حصاد العام كان حافلا بالتقدم على المستوى العالمى. ومن الهام للحركة النسائية العربية أن تتابع ما تم ليس فقط على صعيد بلدانها، ولكن أيضا على الصعيد العالمى للاستفادة من خبرات النساء فى العالم وخاصة فى دول العالم الثالث.

داخـــل العـــدد

النساء العربيات والانتخابات	ص ٢
اليمن أول الغيث قطرة	ص ٧
الابـــداع والحريـــة	ص ١٠
مابعـد الوعـــود	ص ١٣
دروس من جنوب افريقيا	ص ١٨
حقـوقنا الانســانية	ص ٢١
حـــركة طالبـــان	ص ٢٨

النســـاء العربيـــات والانتخابات

تثير الانتخابات العربية الأخيرة ودور النساء فيها عديدا من التساؤلات. فان كانت النساء فى الكويت يعتصمن من أجل الحصول على حقوقهن السياسية فى الانتخاب والترشيح فى أواخر القرن العشرين، ونساء اليمن يقدن حملة لدعم ترشيح النساء فى الانتخابات القادمة (إبريل ١٩٩٧)، والنساء الفلسطينيات ترشحن لمنصب الرئاسة فان موقف النساء المصريات اللاتى حصلن على هذا الحق منذ منتصف هذا القرن يحتاج الى مزيد من التأمل فرغم كل الجهود التى سبقت الانتخابات الأخيرة والتى كان منها محاولات لتكوين هيئة للناخبات المصريات.

ورغم ان الفترة السابقة للانتخابات كانت حافلة بالاهتمام بالمرأة عموما بسبب الحشد الذى تم بسبب مؤتمر السكان والتنمية ١٩٩٤، ومؤتمر المرأة ١٩٩٥، فلم يتعد عدد المرشحات من النساء ٢,١٪ (٨٧ مرشحة من بين ٣٩٨٠ مرشحا) ولم تنجح فى الانتخابات منهن سوى خمس سيدات أى بنسبة ١,١٪ عن طريق الانتخابات. وبإضافة السيدات اللاتى تم تعيينهن فى المجلس يصبح إجمالى عدد النساء فى مجلس الشعب الحالى ٩ سيدات أى بنسبة ١,٦، وهى أقل نسبة للتمثيل النسائى فى البرلمان منذ مطلع السبعينات.

وقد لاحظ المراقبون دون عناء كبير أن عدد المرشحات فى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥ وفى الانتخابات لمجلس الحكم الذاتى الفلسطينى فى بداية عام ١٩٩٦ كان محدودا جداً. وأن الناجحات منهن كن أقل بكثير مما هو ممكن ومأمول.

ومن الواجب التعرف بدقة تامة على نوع المعوقات المباشرة فى الموقف الانتخابى – اجتماعيا وسياسيا – الذى ادى لهذه النتيجة المؤلمة أن نرصد بعض من الأمور المتعلقة بالمشاركة السياسية للنساء فى العالم العربى:

١ – إن زيادة عدد النساء اللاتى يشاركن فى التصويت (شهدت اليمن مثلا زيادة نسبة النساء المسجلات فى جداول الناخبين من ١٨٪ فى الدورة الماضية ٤٢٪ للانتخابات القادمة من اجمالى المقيدين فى جداول الانتخاب) قد تعكس من جانب تطورا فى موقف المجتمع من موضع مشاركة المرأة فى صنع القرار السياسى، لكنها تعكس من جانب آخر– خاصة فى ظل الاوضاع السياسية الراهنة – استخدام أصوات النساء سياسيا بما قد يكون فى أغلب الأحوال ضد مصالحهن المباشرة. فبينما ترشح مختلف القوى السياسية نساء على قوائمها، فان ذلك لا يعنى بحد ذاته تبنى القضايا النسائية، بل غالبا ما تظل البرامج المختلفة – باتساع الطيف السياسى من اليسار الى اليمين – تتعامل مع قضايا المرأة باعتبارها من حيث الأساس قضايا الأمومة والطفولة!

٢ – إن حصول المرأة على حقوقها فى الانتخاب والترشيح لا يعنى بالضرورة، أن تتزايد نسبة مشاركتها فى البرلمان بمضى الوقت. العوامل الأكثر حسما هى موقف الدولة والحركة النسائية، فحيث تبدى الدولة اهتماما حقيقيا – حتى ولو لم يرتبط ذلك بموقف ديمقراطى منسجم – بالمشاركة السياسية للمرأة، تزداد نسبة تمثيلها فى البرلمان مثل سوريا والعراق ومصر فى فترة ١٩٧٩– ١٩٨٤، الأردن مؤخرا، وهو ما ينبغى أن يوضع فى الاعتبار عند طرح استراتيجيات لتطوير المشاركة السياسية للمرأة، وأهمية الدعوة لمسألة تخصيص نسبة من المقاعد فى البرلمان لنساء، كعامل أساسى فى منح النساء فرص لإثبات كفاءتهن السياسية، فى مجتمع تصادر الثقافة السائدة فيه على هذه الفكرة.

٣ – إن وجود عدد كبير من النساء المرشحات لا يعنى بالضرورة انهن يتبنين القضايا النسائية، بل أنه فى الانتخابات المصرية الأخيرة أصرت بعض المرشحات على أنهن مرشحات لكل الوطن، كما لو كان ذلك يتعارض مع تبنى القضايا النسائية. وهو أمر يعكس من جانب مدى ترسخ المطالب النسائية فى الواقع العربى بعيدا عن كل الخطابة التى تتم أثناء المؤتمرات العالمية، الأمر الذى يجعل بعض النساء يتحرجن من النزول الى الانتخابات على برنامج تتصدره قضايا المرأة. ومن جانب آخر يعكس قصوراً داخل الحركة النسوية، بالقضايا النوعية للمرأة كالمساواة، والصحة الإنجابية، والعنف.. الخ، بل تصدى للقضايا المختلفة الاقتصادية والاجتماعية من منظور نسوى، وهو ما فعلته الحركة النسائية فى مختلف دول العالم الثالث، خاصة فى آسيا وأمريكا اللاتينية، التى أفرزت مواقف نسائية من القضايا الاقتصادية والاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بقضايا التنمية والتبعية ونقد النظام العالمى الجديد وطرح البدائل التنموية المختلفة من منظور نسوى وهى أيضا التى ساهمت فى النظريات النسوية المختلفة فى مجال العلوم الاجتماعية.

٤ – إن أصوات النساء عادة ما تستخدم، وقد استخدمت بالفعل فى الانتخابات الأخيرة بشكل مكثف من قبل القوى المسيطرة اجتماعيا لتكريس النظام العشائرى والقبلى، خاصة فى الريف حيث يصوت الناس كعائلات أو كقرية كاملة أو مجموعة من القرى بنفس الطريقة تماما. وتبدو أصوات النساء أكثر اهمية وعددا من أصوات الرجال فى هذا النمط من التصويت الكتلى والعائلى. ومما لاشك فيه أن التنظيم العائلى والاجتماعى البطريركى فى الريف يلعب دوراً جوهريا في تسخير أصوات النساء لصالح الأهداف التى يحددها الرجال– كرؤساء للعائلات والقرى. ومن المهم جدا ان نفهم آلية واسلوب اتخاذ القرار التصويتى العائلى والكتلى، ودور النساء فيه بالضبط والاعتبارات التى يؤخذ فى حساب القرار النهائى. وان كان ايضا فى المدن، وهو ما يعنى أن أصوات النساء تستخدم لتكريس السلطة الأبوية التى مازالت فى كل البلدان العربية ترفض بشكل مباشر أو غير مباشر الاعتراف بحقوق المرأة كحقوق إنسان، وهو الامر الذى يجسده على سبيل المثال موقف الدول العربية التى لم يزل أكثر من نصفها يرفض التوقيع الغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، اما من صدقوا على الاتفاقية فقد وضعوا تحفظات تتناقض وجوهر الاتفاقية. ومن الهام فى هذا السياق أن نرى التحول فى مواقف قسم كبير من القوى السياسية الإسلامية فى العديد من الدول العربية من موضع المشاركة السياسية للمرأة، فان الإسلاميين من أكثر القوى التى انتبهت، لأهمية استخدام أصوات النساء فى الانتخابات المختلفة برلمانية كانت أم نقابية.

٥ – إن موقف ودور النساء كناخبات يستحق بدوره إهتماماً ودراسة، فقد ساندت قطاعات واسعة من النساء قد عدد من البلدان العربية الاتجاهات الإسلاموية رغم مواقفها الواضحة ضد الحقوق الأساسية للمرأة، والتي تتبنى اكثر الرؤى محافظة فيما يتعلق بتفسير التشريعة. ونجاح الحركة الإسلامية فى حشد عديد من النساء وراء مرشحيها فى الانتخابات الأخيرة فى مصر وفلسطين، والجزائر، بينما لا يتحمس هذا الإتجاه لمجرد حصول النساء على حقهن فى العمل وتولى المناصب العامة أو المشاركة فى الحياة العامة على نحو متساو مع الرجال.

وعلى الطرف المقابل، فإن دور النساء فى الدفاع عن سلامة ونزاهة العملية الانتخابية بالارتباط مع أحد المرشحين ودفاعا عنه كان وجها بارزا من مظاهر العملية الانتخابية فى الريف والحضر على السواء. وقد وقعت إصابات كثيرة بنساء تحمسن لمرشح معين، بما فى ذلك الوفاة بتأثير الجروح والإصابات التى نجمت عن تدخل البوليس أو «الميليشيات» الخاصة بمرشح مضاد، وخاصة فى مصر.

إن كل هذه الظواهر لابد وأن تثير الكثير من الأسئلة التى تحتاج إجتهاداً حقيقياً للإجابة عليها، وهى مهمة مطروحة بالأساس على عاتق الحركة النسائية وحركة حقوق الإنسان وكل القوى التى تسعى لبناء مجتمعات مدنية فى الدول العربية.

سواسية

SAWASIAH

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان
CIHRS

هيئة علمية مستقلة

العنوان :
٩ شارع رستم – جاردن سيتى – الدور السابع – شقة ٣٥ – القاهرة
تليفون : ٣٥٤٣٧١٥
فاكس : ٣٥٥٤٢٠٠

مجلس الأمناء

د. إبراهيم عوض (مصر)
أ. احمد عثمان (تونس)
أ. اسمى خضر (الأردن)
أ. السيد ياسين (مصر)
د. أمال عبدالهادى (مصر)
د. سحر حافظ (مصر)
د. عبدالله النعيم (السودان)
د. عبدالمنعم سعيد (مصر)
د. عزيز أبوحمد (السعودية)
د. غانم النجار (الكويت)
أ. فاتح عزام (فلسطين)
د. فيوليت داغر (لبنان)
د. محمد أمين الميدانى (سوريا)
أ. هانى مجلى (مصر)
د. هيثم مناع (سوريا)

المدير :
بهى الدين حسن

مستشار البحوث :
د. محمد السيد سعيد

فلسطين

النســـاء قادمـــات!!

أول امرأة عربية ترشح نفسها لرئاسة الدولة

فى سابقة هامة فى النضال السياسى للمرأة العربية فى التاريخ العربى الحديث، رشحت السيدة سميحة خليل نفسها لمنصب الرئاسة أمام ياسر عرفات وعلى الرغم من كونها لا تتمتع بشهرة ياسر عرفات إلا انها حصلت على نسبة ٩ ٪ وهو انجاز هام فى ضوء الامكانيات المحدودة امامها للوصول للصحافة المحلية خاصة فى ارتباط ذلك بالبرنامج الانتخابى والمواقف التى اتخذتها السيدة سميحة، فقد أعلنت فى مؤتمرها الصحفى أن ما دفعها للمشاركة فى الانتخابات هو رغبتها فى المساعدة على الوصول إلى ازالة المستوطنات وإعادة الاجيال واشراك الشعب الفلسطينى فى قضاياه المصيرية ومحاولة رفع الظلم عنه، ووصفت اتفاق أوسلو بانه لم يحقق للفلسطينيين أى شىء وانه يمثل عودة للوراء، معلنة عزمها على الغائه فى حالة فوزها فى الانتخابات.

ارتكز برنامجها الانتخابى على العمل على تحقيق أهداف الشعب الفلسطينى وبخاصة قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى المنفى فى الدورة التاسعة عشر ١٩٨٨ بالجزائر،التى اقرت الدولة المستقلة ذات السيادة، والقدس العاصمة، وعودة اللاجئين، وإزالة كل المستوطنات، وأن تكون حدود الدولة الفلسطينين هى حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وأكد برنامجها الانتخابى على تحسين الأوضاع التعليمية والاقتصادية والعملية للفلسطينيين .

والسيدة سميحة خليل لها تاريخ طويل فى مجال العمل الأهلى فى الارض المحتلة، خاصة العمل النسائي. أسست جمعية الاتحاد النسائى العربى فى البيرة وكانت ومازال هى رئيسة جمعية انعاش الأسرة، وهى عضو فى عدة جمعيات أخرى منها جمعية النساء المسيحيات، المجلس الوطنى الفلسطينى وعضو شرف فى إتحاد المحامين العرب. هذا وقد سبق ان اعتقلت السلطات الاسرائيلية السيدة سميحة خليل عدة مرات لفترات مختلفة بدون محاكمة، ومنعت من السفر لمدة ١٢ عاما لم تتمكن خلالها من رؤية اولادها

ولدت سميحة خليل فى طولكرم فلسطين ١٩٢٣، وتزوجت من سلامة خليل إبراهيم مدير التعليم فى وكالة الغوث، ولها خمس ابناء وبنات يعيشون جميعا خارج فلسطين. درست الادب العربى فى جامعة بيروت العربية بين عامى ١٩٦٤ حتى ١٩٦٧ وقد قامت بتأليف كتاب زجلى (من الانتفاضة الى الدولة) وكتبت عدة مقالات سياسية واجتماعية نشر بعضها فى الصحف المحلية والمجلات الاجنبية. وحصلت سميحة خليل على العديد من الشهادات والاوسمة من الهيئات المختلفة آخرها وسام القدس للثقافة والأدب من وزارة الثقافة الفلسطينية.

صحـــة المـــرأة

الائتلاف الفلسطينى لصحة المرأة منبر مهنى يتألف من ممثلات لعدد من المؤسسات العاملة فى حقل الصحة فى فلسطين. يضم المهنيات ذوات الخبرة فى مجال صحة المرأة، والأكاديميات والباحثات، والنساء العاملات على مستوى صنع القرار فى وزارة الصحة الفلسطينية، والمؤسسات غير الحكومية. تقوم جامعة بير زيت حاليا بدور المؤسسة المنسقة لأعمال الائتلاف. ينطلق الائتلاف فى عمله من ضرورة إدراك أن الاحتياجات الصحية للمرأة لاتنحصر فى دورها البيولوجى، بل تتعداه إلى دورها كعضو نشط فى المجتمع فى مختلف المجالات. ويهدف الائتلاف الى العمل من أجل إغناء السياسات الوطنية العامة بما يتوافق مع صحة المرأة من خلال توفير المعطيات اللازمة لصياغة السياسات، بالتعاون مع الحركة النسوية الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية والمؤسسات غير الحكومية، ومؤسسات الأمم المتحدة.

العنوان :

دائرة صحة المجتمع – جمعية بير زيت
ص ب ١٤ بير زيت فلسطين
تليفون : ٩٩٨٢٩٧٣ – ٢ – ٩٧٢
فاكس : ٩٩٨٢٩٧١ – ٢ – ٩٧٢

الكويت

إصرار على حرمان المرأة من حقوقها السياسية

أجريت فى ١٧ اكتوبر الانتخابات البرلمانية الكويتية لانتخاب ٥٠ عضو لمجلس الأمة الكويتى. ورغم وعد الأسرة الحاكمة فى الكويت – ابان الغزو العراقى – بأن تمنح الرجال والنساء كامل حقوقهم السياسية إذا عادت الى الحكم، فإن هذه هى المرة الثانية التى تجرى فيها الانتخابات دون اعطاء النساء الحق فى الترشيح والتصويت. وفى ١٩٩٢ نظمت النساء الكويتيات مظاهرات الاحتجاج، إلا أن الأمر تكرر فى الانتخابات الأخيرة، حيث استمر حرمان المرأة الكويتية من المشاركة فيها.

فى الفترة التى سبقت الانتخابات نظمت الجمعيات النسائية بالكويت عددا من الأنشطة لابراز احتجاجهن على استمرار تجاهل حق المرأة الكويتية فى المشاركة السياسية وصنع القرار. فتم تنظيم اعتصام قبل موعد الانتخابات فى ٢٩ سبتمبر فى جمعية المحامين للمطالبة بحق المرأة فى المشاركة فى الانتخابات، كما جمعت بعض عضوات اللجنة الوطنية للمرأة أكثر من ألف توقيع للنساء على عريضة تطالب الحكومة بمنح المرأة حق التصويت. واستمرت الحركة الاحتجاجية حتى يوم الانتخابات، حيث نظمت الجمعيات النسائية صباح يوم الانتخابات اعتصاما أمام بعض اللجان الانتخابية، بالاضافة الى المسيرات أمام اللجان أثناء العملية الانتخابية مطالبات بحقوقهن السياسية فى التصويت والترشيح. وترى بعض الكويتيات العاملات فى مجال حقوق المرأة أن الدستور الكويتى لعام ١٩٦٢ ينص ضمناً على مشاركة المرأة فى الحق السياسى، لكن القانون سلبها هذا الحق، ويطالبن بتعديل قانون الانتخابات.

من الجدير بالذكر أن الكويت رغم انضمامها إلى عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان، إلا أن التحفظات التى أوردتها على بعض هذه المواثيق تخل بشكل صريح بمبدأ المساواة أمام القانون والحق فى المشاركة السياسية بين الرجال والنساء. من هذه المواثيق العهد الدولى لحقوق الانسان الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذى تحفظت الكويت على المادة (٢-٢) والتى تقضى بعدم التمييز من أى نوع، سواء كان بسبب العنصر أو اللون أو الجنس، والمادة (٣) التى تنص على أن تتعهد الدول الأطراف بضمان مساواة الرجال والنساء فى التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المتضمنة فى الاتفاقية. وكذلك المادة (٢٥) التى تنص على أن يتم الانتخاب على أساس من المساواة. كما أن تحفظات الكويت على العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تشمل المادة (٣) المتعلقة بتأمين الحقوق المتساوية للرجال والنساء فى التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتضمنة فى العهد. من جانب آخر فان الكويت هى الدولة الوحيدة من بين الدول العربية المصدقة على اتفاقية الغاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة، التى تحفظت على المادة ٧ من الاتفاقية، والمتعلقة بإلغاء التمييز بين الرجال والنساء فى ممارسة الحقوق السياسية.

هيئة دعم الناخبات المصريات

(هدا)

(صوتك يبنى وطنك)

هى هيئة تهدف الى دعم وتأهيل العناصر النسائية لخوض الحياة العامة والانتخابات وخصوصا البرلمانية والمحلية والنقابية.وتقوم بمساعدة العناصر النسائية التى تخوض المعارك الانتخابية بكافة الوسائل الثقافية والاعلامية والمادية التى تحفز النساء على المشاركة العامة من (قيد – تصويت – ترشيح) وذلك عن طريق: كفالة المعلومات القانونية الخاصة بحقوق المرأة فى التشريعات المحلية والوطنية والمواثيق الدولية والقيام بالبحوث والدراسات والندوات والتدريب وتقديم الخدمات.

تم تأسيسها كشركة مدنية وقد جاءت فكرة تأسيس هذه الهيئة من توصيات ندوة (المرأة المصرية والتحول الديمقراطى) والتى عقدها مركز بن خلدون للدراساتالانمائية فى ١٤/١٥ يونية ١٩٩٤ وتتخذ منه مقرا مؤقتا لها.

كلاكيت ثانى مرة

المنظمات غير الحكومية لم تر الوثيقة التى صدرت باسمها!!

انعقد مؤتمر المنظمات غير الحكومية فى عمان ٢٢ – ٢٣ ديسمبر ١٩٩٦ بمناسبة مرور عام على مؤتمر المرأة في بكين. وعلى مدى اليومين انعقدت عدد من ورش العمل حول المحاور الأساسية التى جاءت فى برنامج العمل الصادر عن مؤتمر بكين. وكما حدث فى المؤتمر السابق أيضا، قرئت على المشاركات فى الجلسة الختامية ،خطة عمل المنظمات غير الحكومية العربية حتى عام ٢٠٠٠، والتى من المفروض انها صدرت عن اجتماعهن!! وللأسف تمت صياغة هذه الخطة بواسطة عدد محدود، ولم تتح للمشاركات إية فرصة للإطلاع عليها أو مناقشتها!! بل لم يتح لهن حتى الحصول على نسخة منها ليعدن بها الى بلادهن!

وعلى عكس الاجتماع السابق على بكين، كان الإعداد لهذا المؤتمر متواضعا، بل إن معظم الحاضرات لم يعرفن بتفاصيل برنامج المؤتمر إلا بعد وصولهن لعمان، وهو ما جعل الكثير من المنظمات تعتذر عن المشاركة فى المؤتمر ومنها رابطة المرأة العربية التى ترأسها الدكتورة هدى بدران إحدى المنسقتان الإقليميتان للمنطقة العربية أثناء التحضير لمؤتمر بكين. كان الحضور محدودا (٤٠٠ امرأة منهن عدد كبير من الإردن نفسها) بالمقارنة مع المؤتمر السابق فى ١٩٩٤ (ما يزيد على ٨٠٠ امرأة) انعكس كل ما سبق على محتوى ورش العمل، وعلى طابع النقاش داخلها والذى كان فى عمومه متواضعا باستثناءات محدودة، كورشتى العمل التى نظمتها هيئة يونيفم (صندوق الأمم المتحدة للمرأة) حول المشاركة السياسية للمرأة، وحول اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة فى المنطقة العربية.

وقد جاءت الوثيقة فى نهاية الأمر شديدة العمومية، متجنبة بدبلوماسية الدخول فى القضايا الشائكة، ومفتقدة للروح العملية اللازمة لتحويلها إلى خطة عمل حقيقية.

إن ماحدث فى مؤتمرى عمان نوفمبر ١٩٩٤، سبتمبر ١٩٩٦، يثير قضية دور وإستقلالية حركة المنظمات غير الحكومية– ومنها المنظمات النسائية– فى الدول العربية، فالحكومات العربية رغم الخطاب «الديمقراطى» على الساحة الدولية عن أهمية المنظمات غير الحكومية– مازالت تحاول السيطرة على حركة هذه المنظمات، وتحديد مجال حركتها فيما لايتجاوز السياسات الرسمية.

الأردن

تخوفـات النسـاء

عشية لقاء المنظمات غير الحكومية فى عمان، أصدر مجلس الوزراء الأردنى قرارا بأن تكون اللجنة الوطنية الأردنية لشئون المرأة، التى ترأسها الأميرة بسمة، المرجع لجميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بأى نشاط وقرار يتعلق بالمرأة، كما أناط بها «مسئولية وضع السياسات العامة المتعلقة بالمرأة فى جميع المجالات، وتحديد الأولويات والخطط والبرامج فى القطاعين الحكومى وغير الحكومى، ودراسة التشريعات النافذة،وأية مشاريع قوانين وأنظمة متعلقة بالمرأة للتأكد من عدم وجود تمييز فيها ضد المرأة». وأناط باللجنة مهمة تمثيل الأردن فى الهيئات والمؤتمرات واللقاءات المحلية والعربية والدولية المتعلقة بشئون المرأة.

وقد عبرت بعض المنظمات النسائية عن قلقها من أن تؤدى هذه الخطوة الى تقييد حركة المنظمات غير الحكومية، خاصة وأن هذه اللجنة تضم فى عضويتها الوزراء والأمناء العامين ورؤساء هيئات رسمية وأهلية وأشخاصا ذوى كفاءة وخبرة وعلاقة بقضايا المرأة، أى تمثل مصالح متعارضة. من جانب آخر تمثل المنظمات غير الحكومية أقل من نصف عضوية اللجنة، أى أن قراراتها فى نهاية الأمر لن تكون بيد المنظمات غير الحكومية. وقد ضاعف من هذا القلق ان افتتاح منتدى المنظمات غير الحكومية تحدثت فيه السيدة سلوى المصرى، منسقة الجنة المعينة، والتى تعتبرها المنظمات النسائية موظفة حكومية وليست ممثلة لهن، وهو ما حدا بالأميرة بسمة الى الاشارة فى الجلسة الختامية الى انه قد تمت دعوة ممثلة المنظمات غير الحكومية لتتحدث فى الجلسة الختامية للمؤتمر، وإن كانت لم تحضر الجلسة فى نهاية الأمر وهو ما فهم على أنه نوع من الاحتجاج على ما تم فى الافتتاح.

اليمن

أول الغيث قطرة

تنتمى بعض عضوات اللجنة الوطنية للمرأة اليمنية الى عدد من المنظمات غير الحكومية – وفقا لتصريح احدى عضواتها – الا ان ذلك لا يعنى تمثيل المنظمات غير الحكومية فى عضوية هذه اللجنة، بل من الواضح ان تشكيل اللجنة غير مفتوح امام المنظمات غير الحكومية. فوفقا للائحتها التنظيمية يتم الترشيح لعضوية اللجنة من خلال الهيئات الحكومية المختلفة.

من جانب آخر تنحصر صلاحيات اللجنة في المشاركة فى الاعداد والتنسيق والمتابعة وتقييم مستوى تنفيذ الخطط والبرامج والاستراتيجيات ومتابعة تنفيذ القوانين والقرارات المتعلقة بتحسين اوضاع المرأة مع الجهات المعنية، كما أن اللجنة ليس لها صلاحيات اتخاذ القرار فى الأمور الحيوية مثل المشروعات المتعلقة بالمرأة، والتى يقتصر دورها فيهاعلى وضع المقترحات.

كانت بداية هذه اللجنة عام ١٩٩٤ للتحضير للاعداد للمؤتمر العالمى للمرأة فى عام ١٩٩٦ قامت اللجنة باعداد مشروع استراتيجية وفقا لاولويات واحتياجات المرأة اليمنية. وقد اقر مجلس الوزراء هذه الاستراتيجية فى ٩٦/٤/٨..

تم تشكيل اللجنة الوطنية للمرأة فى اليمن بموجب قرار صادر عن رئيس الوزراء، بهدف المساهمة فى اعداد واقتراح السياسات والاستراتيجيات والخطط الخاصة بالمرأة. وقد فوضت لهذه اللجنة عدد من الصلاحيات لكى يمكنها القيام بدورها. أهم صلاحيات هذه اللجنة حقها فى ارسال ممثلين لها الى مجلسى النواب والوزراء عند مناقشة الانشطة والخطط والقضايا والقوانين ذات الصلة بالمرأة والاسرة. وهى خطوة متقدمة ليس بالنسبة لوضع المرأة اليمنية فى المجتمع اليمنى فحسب، بل بالنسبة لوضع المرأة العربية عموما، وهو امر لم يحدث حتى فى الدول التى تعتبر فيها حركة المرأة أكثر تقدما من مثيلتها فى اليمن كمصر وتونس.

إن مجرد تشكيل لجنة تجمع العناصر النسائية النشطة من كل الهيئات، يمكن ان يحمل بحد ذاته احتمالات ايجابية للتنسيق بين الهيئات الحكومية المختلفة، خاصة وان اللائحة التنظيمية تتيح للجنة ميزانية خاصة هى المتصرف الأول فيها (مادة ٢٠) وحقها فى طلب التقارير المتعلقة بشئون المرأة من الجهات المعنية والوزارات ذات الصلة (مادة ٢١).

وبغض النظر عن الواقع الفعلى فى اللحظة الراهنة، للجنة للتأثير فى صنع القرار السياسى والتشريعى فى اليمن – الذى يعبر فى نهاية المطاف عن توازن القوى السياسى فى لحظة محددة – فان الهام هو مغزى هذا القرار سياسيا، وهو ان الدولة فى اليمن على استعداد لمنح النساء مساحة للتأثير فى القضايا المتعلقة بهن. ويبقى على الحركة النسائية فى اليمن ان تنتهز هذه الفرصة لتقوية وضعها، والاستفادة من الزخم الذى أدى اليه مؤتمر بكين من أجل تحقيق مكتسبات فعلية للمرأة اليمنية.

اللجنة الوطنية للمرأة

فى إطار الاجتماع الاقليمى للمنظمات العربية غير الحكومية لمتابعة مقررات مؤتمر بكين، دعا صندوق الأمم المتحدة للمرأة (يونيفم) إلى ورشة عمل لمناقشة خبرة عدد من الدول العربية. شاركت هذه الدول فى العام الماضى فى مشروع مشترك بتمويل من الصندوق من أجل تأسيس وتطوير البنى التحتية اللازمة لدعم العمل النسائى من أجل تطبيق برنامج عمل مؤتمر بكين. شمل المشروع خمس دول عربية الأردن، لبنان، سوريا، فلسطين، اليمن. والهدف الأساسى للمشروع هو زيادة قدرة المنظمات الحكومية وغير الحكومية على تنفيذ خطط وبرامج العمل الخاصة ببكين، وإقامة نظام مؤسسى دائم للنساء، يمكن من خلاله وضع خطط واستراتيجيات على المستوى المحلى والوطنى تهدف إلى تقدم النساء فى المنطقة. ورغم أن الصندوق هو أحد وكالات الأمم المتحدة، أى أنه معنى أساسا بالعمل مع الحكومات، إلا أن الجهود التى تمت نجحت، فى عدد من البلدان التى شملها المشروع، فى أن تضم بعض المنظمات غير الحكومية فى أنشطة مشتركة مع الهيئات الحكومية. وفى السطور التالية عرض لتجربة اللجنة الوطنية اليمنية فى هذا المشروع، وهى تجربة جديرة بالتأمل فى ضوء الأوضاع العربية الراهنة التى لم تزل بعد لا تفسح مجالا واسعا لحركة المنظمات غير الحكومية.

مصر

قرار وزير الصحة
تتويج لجهود المنظمات غير الحكومية

لقى قرار وزير الصحة د. إسماعيل سلام بمنع الأطباء من ممارسة ختان الإناث، ارتياحا كبيرا فى أوساط المنظمات غير الحكومية، لما يحمله من رسالة الى الرأى العام بأن موقف المؤسسة الصحية ضد هذه الممارسة الضارة بصحة المرأة.

كان النقاش حول موضوع ختان الإناث الذى بدأ أثناء التحضير للمؤتمر العالمى للسكان والتنمية فى القاهرة عام ١٩٩٤، وقد اشتعل بعد إذاعة شبكة التليفزيون الأمريكية سى إن إن فيلما يصور إجراء عملية الختان لطفلة مصرية. ثم اتسع النقاش بعد قرار وزير الصحة السابق د. على عبدالفتاح الذى سمح للأطباء بإجراء عمليات ختان الإناث فى مستشفيات وزارة الصحة (أكتوبر ١٩٩٤). وقد تصدت عديد من المنظمات غير الحكومية، خاصة المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان، لقرار د. على عبدالفتاح بأشكال مختلفة من مؤتمرات، وجمع توقيعات، وعرائض، وأخيرا باللجوء الى القضاء برفع قضية ضد الوزير. ورفضت المنظمات غير الحكومية التبريرات التى وضعها الوزير، موضحين أن الختان فى حد ذاته، حتى ولو تم بأيدى الأطباء فى ظروف معقمة وتحت التخدير، هو انتهاك لكرامة المرأة ولحقوقها الصحية وانتهاك لحق من حقوق الإنسان الرئاسية هو الحق فى السلامة الجسدية.

وقد أثارت عدد من المنظمات غير الحكومية – ومنها مركز القاهرة – ختان الإناث فى ورشات العمل فى مؤتمر بكين (العدد ٦ من سواسية). حفل العام الماضى بالعديد من الخطوات هامة فى مجال مكافحة ختان الإناث الجهود الدءوبة للمظمات غير الحكومية من خلال قوة العمل المعنية بمكافحة ختان الإناث فى دفع وزارة الصحة لمراجعة سياستها فى هذه القضية. فبعد العودة من مؤتمر بكين فى أكتوبر ١٩٩٥، صدر قرار وزير الصحة السابق الدكتور على عبدالفتاح، بمنع ختان الإناث فى المستشفيات العامة. ولكن للأسف ظل القرار حبيس الأدراج، ولم يتم توزيعه على مديريات الصحة فى البلاد، ولم يعلن عنه مثلما أعلن عن قرار السماح بإجراء الختان فى المستشفيات، حتى أن الكثيرين لا يعرفون أن القرار صدر أصلا! ومع مجىء الدكتور إسماعيل سلام تم الإفراج عن القرار وإعلانه للرأى العام، وإن كان موقف الدكتور سلام أكثر انسجاما، إذ شدد على منع الأطباء من ممارسة الختان ليس فقط داخل مستشفيات وزارة الصحة، ولكن فى أى مكان. وهذا القرار يمثل خطوة هامة للأمام نأمل أن تستطيع احتواء الآثار الضارة لقرار الوزير السابق فى عام ١٩٩٤ (السماح بإجراء الختان فى مستشفيات وزارة الصحة).

وقد واكب التحول فى موقف وزارة الصحة موقفا متعاطفا من الإعلام، فقد شهدت الفترة التى تلت الإعلان عن موقف الوزير الحالى عددا من البرامج التليفزيونية التى عرضت لمناقشة القضية. من جانب آخر فقد حفلت الجرائد

حملة مكافحة الختان مستمرة

شاركت كل من آمال عبدالهادى وسهام عبدالسلام فى إعداد وتنظيم ورش العمل التى عقدتها قوة العمل المعنية بختان الإناث في عام ١٩٩٦. منها الورشة التى عقدت فى يونيو ١٩٩٦ لمتابعة ما يزيد عن أربعين من المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال مكافحة ختان الإناث والتى كان قد تم تدريبها فى عام ١٩٩٥، والتى أوضحت أنه قد تم بالفعل إرساء شبكة تعاون وتنسيق بين هذه المنظمات، كما أوضحت أن هذه المنظمات قد قامت بإنتاج العديد من المواد السمعية والبصرية، وعقد ورش العمل وندوات التوعية للمجتمعات التى يعملون فيها.

وقد تم إصدار عدد من المطبوعات بالتعاون بين مركز القاهرة، وبين قوة العمل المعنية بمكافحة ختان الإناث. الأول «التشويه الجنسى للإناث.. أوهام وحقائق». وقامت بإعداده سهام عبدالسلام الباحثة بالمركز، إستجابة للتساؤلات التى طرحها ممثلو المنظمات غير الحكومية، ليكون الكتاب بمثابة مرجع معلوماتى للعاملين الميدانيين. لمجموعات مختلفة من الفنانين والإعلاميين والمحامين والأطباء والشباب والأدباء والقانونيين والاجتماعيين وصانعى القرار (يمكن الحصول على نسخ مجانية من الكتابين من مركز القاهرة، أو من قوة العمل المعنية بمكافحة ختان الإناث).

حالات الفتيات اللاتى نشرت عنهن الصحف المصرية ١٩٩٥ – ١٩٩٦ :

اسم الفتاه	السن	الموقع	من قام بالختان	نتيجة العملية	المصـــدر
أمينة محمد أبو العلا	١٤	قليوب	طبيب	وفاة الطفلة	الأهرام ١٩٩٦/٨/٢٥
؟؟	١٢	بركة السبع	طبيب	الوفاة	الأهالى ١٩٩٥/١١/١١
؟؟	١٥	القاهرة		نزيف – اكتئاب	حواء ١٩٩٥/٥/٢٠
؟؟ (محضر ١٨–ح)	١٣	القاهرة	طبيب	نزيف حاد	روزاليوسف ١٩٩٥/٧/١٠
هبة السيد محمد	؟؟	جيزة	داية	نزيف حاد	الوفد ١٩٩٥/٩/٣
ليلى عجمى عبد الحميد	؟؟	امبابة	داية	نزيف حاد	الوفد ١٩٩٥/٩/٣
نورا أحمد عباس داهش	١٠	المنصورة	حلاق صحة	وفاة	الوفد ١٩٩٥/٥/٢١
هبة أحمد عباس داهش	١٢	المنصورة	حلاق صحة	نزيف – صدمة عصبية	الوفد ١٩٩٥/٥/٢١
؟؟	١١	السيدة زينب	حلاق صحة	نزيف حاد	روزاليوسف ١٩٩٦/٧/١٥
؟؟	١٤	السيدة زينب	حلاق صحة	صدمة عصبية	الأخبار ١٩٩٥/٢/١٥
جمالات أحمد هاشم	٩	أسيوط	حلاق صحة	عاهة مستديمة	الأخبار ١٩٩٦/٤/١٢
سارة محمود	١١	شرقية	حلاق صحة	وفاة	الأهرام ١٩٩٦/٧/١٤
فتوح سالم	١١	المنوفية	طبيب	وفاة	تقرير المنظمة المصرية لحقوق الانسان

والمجلات عام ١٩٩٦ بالأخبار عن حالات الوفاة والنزيف أو الصدمة العصبية الشديدين التى تؤدى بالفتيات التى تم ختانهن الى المستشفيات، وأخبار عن تحويل عدد من الأطباء وحلاقى الصحة الى التحقيق والمحاكمة بسبب هذه الحوادث. (الجدول المرفق).

من جانب آخر فقد شهد عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ نشاطا مكثفا لقوة العمل المعنية مكافحة ختان الإناث، خاصة فى مجال نشر الوعى بأهمية هذه القضية بين المنظمات غير الحكومية، تدريب هذه المنظمات على العمل الميدانى فى مجال مكافحة الختان. كما قامت بإنتاج بعض الكتيبات العلمية والموارد السمعية والبصرية، ودليل تدريبى فى مجال مكافحة الختان (على وشك الصدور). وبعد جهد عامين متواصلين، نجحت قوة العمل فى تكوين مجموعات فرعية فى بعض المحفظات، (الإسكندرية، القاهرة، بنى سويف، المنيا، أسيوط) تضم كل منها عددا من الجمعيات التى تعمل فى مجال مكافحة ختان الإناث، والتى بدأت بدورها بتدريب جمعيات جديدة.

يمكن القول أن المجتمع المصرى سواء الحكومة أو الرأى العام فى الشارع، الذى بدا غاضبا، مستفزا، ومستفرقا فى الشعور بالعار من عرض فيلم الشبكة الأمريكية عن ختان الطفلة نجلاء، منددا بالمؤامرات الغربية التى تشوه سمعة مصر، ومنكرا انتشار هذه العادة من خلال المسئولين الذين صرحوا بأنها عادة لا يمارسها إلا عدد محدود من غير المتعلمين! وفى الريف، هذا المجتمع يحاول الآن التعامل مع قضية الختان بشكل أكثر عقلانية، ويناقش جوانبها المختلفة الاجتماعية والدينية والعلمية، خاصة بعد أن جاءت نتائج البحث الديموجرافى الصحى الذى صدر مع بداية عام ١٩٦٦، صدمة كبرى للكثيرين سواء من النشطين فى مجال الختان، أو وبدرجة أكبر المسئولين فى الحكومة، إذ كشف هذا المسح أن ٩٧٪ من النساء المصريات مختنات، أى أنه منتشر بين جميع الفئات الاجتماعية والعمرية والعرقية والدينية. وقد تأكدت نتائج هذا البحث بدراسة تحقيقية قامت بها الجمعية المصرية للخصوبة.

من جانب آخر فإن المهنة الطبية فى مصر منقسمة بين أولئك الذين يرفضون بشكل جذرى إجراء هذه العادة البشعة وبين مؤيدى استمرار ممارسة الختان، ولكن بأيدى الأطباء، ويحاولون إسباغ الطابع العلمى على الختان، وقد قام الاتجاه الأخير برفع قضية على وزير الصحة الحالى فى محاولة لوقف قراره الجديد، مما يذكرنا بالجدل الذى دار فى أوساط المهنة الطبية فى بريطانيا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر والذى انتهى بإدانة واضحة لإسباغ مبررات طبية على الختان. الأمر المختلف أن الجمعية الطبية البريطانية اتخذت موقفا حاسما، بينما نقابة الأطباء المصرية التى أيدت فى ١٩٩٤ قرار الوزير بإجراء الختان، تلتزم الآن الصمت، رغم حالات الوفيات التى تمت بأيدى الأطباء فى الفترة الأخيرة.

الابـــداع و الحـــرية

أولويات الكاتبات العربيات .. المرأة أم المجتمع ؟

فى الورقة التى قدمتها فى المؤتمر الذى عقده معهدالأخوة العالمية بين النساء، تحاول رضوى عاشور استكشاف ثلاث مناطق متقاطعة فى تجربة الكاتبات العربيات المعاصرات:ا وعى النساء النقدى لقيود المجتمع الأبوى، و الموقف المعارض لضغوط السلطة السياسية، وجهود النساء فى فهم الواقع التاريخى المعقد والإمساك به. أن جهود النساء فى تأمل تجاربهن الشخصية المتباينة والمعقدة يؤشر لتطور أعمالهن، ولتغير بؤرها من البحث المركز على المرأة، الى البحث عن العالم.

تحلل الورقة فى بدايتهانماذجا من كتابات لطيفة الزيات، وفدوى طوقان، وما يرمز إليه بيت العائلة عند كل منهما. فهو عند فدوى يرمز للحواجز الاجتماعية بين المرأة والعالم، هو السجن والقمقم الذى تسجن فيه طاقات النساء، وتضيع فيه الطفولة والصبا والشباب. والبيت عند لطيفة يقترن بالموت والقبح والاختناق، حيث تسحق فيه الأحلام والطموحات والآمال، ويرتبط رفض البيت القديم عند كل منهما بالتحرر النفسى وتحقق كل منهما كامرأة وككاتبة.

ثم تتناول نماذجا من كتابات الأجيال الشابة من الكاتبات العربيات. التى تناولت الحق فى المعرفة، والقيود التى تمنع المرأة عن عالم المعرفة الواسع خلف القضبان، كما فى كتابات اعتدال عثمان وسلوى بكر من مصر، وليانا بدر من فلسطين، أحلام مستغنمى من الجزائر، وتشير إلى أن تكرار صور الأقفال والأبواب المغلقة والقبو المظلم فى عديد من أعمال الكاتبات العربيات مرادف للقيود الاجتماعية والسياسية المفروضة على النساء. وفى المقابل فان صور الأماكن المفتوحة تطرح الرغبة فى الحرية على مستويات متعددة وفقا لكل كاتبة، من التحرر السياسى والاجتماعى (لطيفة الزيات – الباب المفتوح) أو التحرر من القيود الإيديولوجية والمعتقدات الزائفة (الرتاج – للكاتبة التونسية عروسة نالوتى). وتشير هنا الى أن الأبواب المغلقة توضع بالمقابل مع المعرفة الأصيلة لتعقيد الحياة وثراء التراث الجمعى، وإلى تخطى الأبواب المغلقة كطقس للمرور من البراءة الى الخبرة والمعرفة.

القسم الثانى من الورقة يناقش ما تتعرض له الكاتبات بسبب اتخاذهن مواقفا سياسية معارضة لحكوماتهن،وهى هنا ترى أن قضية النوع لا يعتد بها فالقمع يطال الرجال والنساء على السواء. وتستعرض نماذجا من النساء اللاتى تعرضن للسجن والاعتقال، أو لأشكال أخرى من القمع كالمنع من الكتابة أو الوصول الى الإعلام (لطيفة الزيات، نوال السعداوى، فريدة النقاش، صافيناز كاظم كما تشير الى أن القمع لا يأتى فقط من الحكومات، بل وأيضا من أطراف أخرى، كما هو حادث فى الجزائر مستحضرة قول أحلام مستغنمى «عليك أن تختار بين الكوليرا أو الطاعون، بين الإرهاب الصريح والإرهاب المقنع، وفى كلتا الحالتين من حقك أن تختار جلادك»

القسم الثالث يناقش موقف جيل الكاتبات والكتاب العرب الذين ولدوا فى الأربعينات، حيث التاريخ بالنسبة لهم ليس هناك فى الكتب، بل هنا فى تجاربهم الحياتية اليومية، الحروب والتوقعات الكبرى، الخسائر والهزائم الثقيلة، وانعدام الأمان المستمر وإلغاء الإرادة الإنسانية، وكيف أثر ذلك على إنتاجهم الأدبى، وحيث تؤرقهم– رجال ونساء – فكرة الإمساك بالتجربة وتأريخها، كوسيلة لفهم وجودهم والإجابة عن سؤال «ماذا يعنى كل ذلك؟؟»، وحيث تطغى تجربة القوى الاجتماعية والتبعية على التعارض بين الرجولة والأنوثة. ورغم أن الشخصيات النسائية قد تتصدر أعمال الكاتبات، إلا أن ما يستحوذ على الكاتب أو الكاتبة يتجاوز قدر النساء أو الرجال الى قدر المجتمع، منتجا كتابات عن التحرر تشمل فى كل واحد تغيرات الأفراد والمجموع. وتشير هنا الى أعمال الروائية اللبنانية هدى بركات عن الحرب الأهلية (حجر الضحك، ناس الحب)، ورواية رضوى نفسها (ثلاثية غرناطة).

أن الكاتبات العربيات، يحاولن بشكل نقدى ويقظ استعادة دورهن الاجتماعى، ويحاولن عبر كتاباتهن أن يعدن صياغة أشكال بديلة من الوعى، وهو ما يشكل تحديا للخطاب السائد، ويفتح آفاقا جديدة من التوقعات. وكما تنهى رضوى ورقتها «عبر الكتابة يتم إحياء الإرادة الإنسانية بعد طول إنكار. عندما اكتب يصبح المدى ملكى، ولا أعود مفعولا به، بل أصبح فاعلا يؤثر على التاريخ».

حقـــوق المـــرأة

بين مرجعيات اسلامية مختلفة

دعى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لحضور مؤتمر «ما بعد بكين.. تطبيق برنامج العمل فى الدول الإسلامية، والذى نظمه معهد الأخوة العالمية بين للنساء فى مدينة واشنطون بالولايات المتحدة الأمريكية، ١١ – ١٢ يونيو ١٩٩٦. كما شارك المركز أيضا فى أعمال الورشة التى نظمها نفس المعهد عن تعليم حقوق المرأة.

شاركت فى أعمال المؤتمر نساء من مختلف التوجهات الفكرية من المفكرات والأدبيات ومن المنظمات غير الحكومية النشطة فى عدد كبير من الدول الإسلامية: مصر، الجزائر، سوريا، الأردن، المغرب، البحرين، ماليزيا، بنجلاديش، باكستان، إيران، تركيا. بالاضافة الى منظمات حقوق الإنسان ، نساء من العاملات فى الأمم المتحدة والبنك الدولى، وأجهزة الإعلام وخاصة الصحافة وكذلك عدد من صناع السياسة فى الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها.

حدد المؤتمر هدفه الرئيسى فى البحث عن استراتيجيات فاعلة لتنفيذ برنامج عمل مؤتمر بكين، وخاصة فيما يتعلق بصنع السياسات تعزيز مشاركة المرأة فى صنع السياسات. ولهذا حفل برنامج المؤتمر بقضايا متعددة شملت المرأة والدولة والمجتمع، والأصولية وحقوق المرأة، والوعى القانونى وتعليم حقوق الإنسان، حق النساء المسلمات فى التعليم الإسلامى العالى، والدراسات النسائية فى العالم الاسلامى، وقضايا النوع والمواطنة والمجتمع المدنى.

كان لهذا التعدد جانبه الايجابى فى خلق حوار بين النساء من مختلف التوجهات والانتماءات الفكرية والسياسية، إلا أن أحد جوانبه السلبية كان ضيق المساحة المتاحة للتفاعل والنقاش المعمق، مما أدى الى تجاور وجهات النظر المختلفة أكثر مما أدى الى تحاورها وتفاعلها.

افتتحت المؤتمر المديرة التنفيذية للمعهد السيدة ماهيناز أفخامى من إيران، فى البداية أشارت الى تنوع وأيضا تشابه الخبرات التى تمثلها النساء المشاركات فى المؤتمر، والى التقدم الذى أحرزته الحركة العالمية للنساء خلال العقدين الماضيين. وأشارت الى أن النساء فى العالم الاسلامى يعشن فى الوقت الحالى عمليتان متناقضتان، فمن جانب التأييد المتزايد للمواثيق المتعلقة بحقوق المرأة مع زيادة الضغوط على الحكومات للالتزام بهذه المواثيق والعمل على تحسين أوضاع النساء، ومن جانب آخر انبعاث الحركات الأصولية والقوى التقليدية فى مختلف الثقافات فى العالم. وأكدت فى كلمتها على أن تنفيذ برنامج عمل بكين، يستدعى البدء فى حملة شاملة تشارك فيها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية فى العمل سويا من أجل أهداف مشتركة.

كان تواجد النساء العربيات متميزا، ومتنوعا، فمن الأدبيات الى المفكرات، الى النشيطات فى مجالى المرأة وحقوق الإنسان، والصحافيات فى جلسة خاصة ناقشت رضوى عاشور الكاتبة المصرية وضع الكاتبات العربيات من خلال ورقتها عن «الإبداع والحرية». وقد أثارت ورقة رضوى نقاشا كبيرا، إذ أنها طرحت فى قسم من ورقتها أن الهم المسيطر على النساء العربيات حاليا، ليس ما هو ما يتعلق بالنوع، بل هو ما تتعرض له الأمة العربية، وأن الوعى الجمعى طغى على الوعى بالذات كنساء. (عرض مفصل لورقة رضوى فى الصفحة المقابلة). أدارت عفاف محفوظ (مصر)– نائبة رئيس مؤتمر المنظمات غير الحكومية فى لجنة أوضاع المرأة بالأمم المتحدة – الجلسة المخصصة لدور المنظمات الدولية (الأمم المتحدة البنك الدولى) فى تنفيذ برنامج العمل. كما عرضت السفيرة ميرفت التلاوى – رئيس وفد مصر فى مؤتمر نيروبى وبكين – تطور الهياكل الوطنية والعالمية من أجل تحسين أوضاع النساء، ودور مكاتب المرأة أو وزارات المرأة وغيرها من الآليات الحكومية المختلفة وأكدت على الحاجة لدفع التغيير على كل هذه المستويات.

قدمت الأستاذة بثينة شاريت (الجزائر) ورقة بعنوان «الأصولية وحقوق المرأة» أوضحت فيها الطابع الاحادى والنمو السريع للنظام العالمى، وما ينتج عنه من تقلص المساحة المتاحة للنقاش والجدل ولصياغة أفكار الحداثة، على المستوى المحلى، مما يفجر مناقشات انفعالية فى المجتمعات المسلمة عندما تواجه بمفاهيم جديدة مثل مفهوم المساواة النوعية gender equality. بدلا اعتبارها فرصة

الأخوة بين النساء.. هل هى عالمية؟؟

هل هناك أخوة عالمية تربط بين جميع نساء العالم، هل يمكن أن يكون هناك ما يجمع بين النساء اللاتى تتباين أوضاعهن السياسية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية؟؟ هل هناك ما يجمع بين نساء الريف والمدن، بين نساء الغرب والشرق، بين النساء المتعلمات والأميات؟؟ وهل يمكن للتضامن العالمى بين النساء أن يتخطى الفروق بين الطبقات التى تنتمى اليها القطاعات المختلفة من النساء فى كل دولة، وهل يمكنه فى ظل النظام الدولى الراهن، أن يتخطى التباين بين الدول الغنية والفقيرة، بين الدول المستغلة والدول المستغلة؟؟

كانت هذه بعض الأسئلة التى أثارتها وناقشتها النساء المشاركات فى مؤتمر «ما بعد بكين... تطبيق برنامج عمل مؤتمر بكين فى الدول الإسلامية» وهو المؤتمر الذى نظمه فى شهر يونيو الماضى فى مدينة واشنطون «معهد الأخوة العالمية بين النساء» Sisterhood Is Global Institute - SIGI

عبر الجلسات المختلفة و النقاشات الحادة أحيانا، كان من الواضح أن هناك تباينا عميقا فى الخبرات والمفاهيم حول العمل النسوى، وحول آليات العمل داخل الحركة النسائية أو مع الحكومات والمؤسسات الدولية. ورغم ذلك فقد اتفقت النساء على أن هناك أمرا أساسيا ينبغى التأكيد عليه ، هو أهمية أن تتسع الحركة النسائية العالمية للتباينات فيما بينها، ولاختلاف برامج العمل بين الدول ، وأن ذلك لا ينبغى أن يتناقض مع القضايا المشتركة التى تتجاوز حدود الدول، والطبقات الاجتماعية والمستويات التعليمية واختلاف العرق والدين والانتماء السياسى، حتى داخل الدولة الواحدة، والتى تنبع من الناحية الأساسية من التمييز المجتمعى المبنى على تباين الأدوار الاجتماعية النمطية التى يضعها المجتمع لكل من المرأة والرجل، والتى تكسى بغطاء من الخصوصية الثقافية فى كل مجتمع أ أو عقيدة سياسية أو دينية أو أيديولوجية. قد تختلف في أشكالها، لكن يبقى جوهرها هو التمييز ضد المرأة. مثل العنف ضد النساء، الذي ينتج عن الوضع المتدنى للمرأة فى كافة المجتمعات وان تباينت درجته. هذه الرؤية التى توصلت لها النساء من خلال تجاربهن اتاحت لنا فى العقود الأخيرة النظريات النسوية المختلفة.

ومن الواضح أن السنوات الأخيرة قد ساعدت الحركة النسائية على إدراك أن قوتهن تكمن فى الاعتراف بالتباينات الواسعة بينهن وفى نفس الوقت تركيز جهودهن على تحقيق إنجازات فى القضايا المشتركة التى تمسهن جميعا. وهو الأمر الذى كان واضحا بشكل خاص فى المؤتمرات الدولية التى شهدتها التسعينات، وأصرت فيها النساء على دفع المجتمع الدولى لأن يأخذ فى الاعتبار منظور النساء فى مناقشة هذه القضايا، بحيث تتغير المفاهيم من مناقشة «قضايا نسوية» الى مناقشة المنظور النسوى لكافة القضايا فى كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. ومن المؤكد أن السنوات الماضية قد حققت ما يمكن الحديث عنه باعتباره الحد الأدنى من التوافق الذى تجمع عليه الغالبية العظمى من النساء فى جميع أنحاء العالم متجاوزة الفروق العرقية والطبقية والجغرافية بينها.

يحاول البعض أن تصوير الأمر باعتباره انتصار أولويات الحركة النسائية فى الغرب وفرضها قسرا على توجهات الحركة النسائية العالمية، بل والمحلية فى دول العالم الثالث. و أن نساء العالم الثالث ينزلقن للقضايا المتعلقة بالمساواة والحقوق الإنجابية والجنسية، كجزء من التبعية الثقافية للغرب، لأن نساء العالم الثالث لابد أن يركزن جهودهن على القضايا الكبرى التى تعنى أوطانهن، وهى التحرر الوطنى والاقتصادى. والحق أن هذا الخطاب الذى كان يجد رواجا فى السبعينات والثمانينات، قد أخذت ركائزه فى التهاوى لعدة أسباب أولها، أن الحركة النسوية فى العالم الثالث لم تفقد اهتمامها بقضايا التحرر الوطنى والاقتصادى، بل شهدت تلك السنوات بزوغ وتنامى جهود المنظمات النسوية فى طرح وجهة نظرها فى القضايا الاقتصادية الكبرى من اتفاق التجارة والتعاون الدوليين – تالجات–الى الانماط التنموية الموجودة الى قضايا السلم والأمن الدوليين والتجارب النووية.

ثانيها تنامى حركة حقوق الإنسان عموما وحقوق المرأة بشكل خاص، والتى شملت كافة المجالات من الحقوق السياسية الى الحقوق الإنجابية والجنسية. وقد ساعد تنامى مجال الدراسات النسوية على كشف العديد من الممارسات التى تتم ضد النساء فى كافة البلدان لمجرد كونهن نساء، وعلى رأسها العنف ضد المرأة الذى لا يفرق بين شمال وجنوب ولا بين دول نامية ودول متقدمة.

وهكذا فان مفهوم الأخوة العالمية للنساء يمكن أن يساعد الحركة النسائية على الصعيد الدولى وعلى الصعيد المحلى بما يوفره من تضامن وتبادل للخبرات، طالما إدراك الاختلافات والتباينات فى الشروط الخاصة استمر نضال المجموعات النسائية فى كل بلد على حدة.

ما بعد الوعود

عام بعد مؤتمر المرأة العالمى فى بكين

فى سبتمبر ١٩٩٦، وبمناسبة مرور عام على مؤتمر المرأة العالمى، أصدرت منظمة المرأة والبيئة والتنمية تقريرا عن مدى التقدم فى تطبيق برنامج العمل، ومدى التزام الحكومات بالوعود التى قطعتها على نفسها أمام نساء العالم من أجل تطوير أوضاع النساء فى بلدانها. (نعرضه فى الصفحات التالية)

يعرض التقرير نتائج الاستبيان الذى وزعته المنظمة على كافة البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة. وقد تم تدعيم المصادر الرسمية بإسهامات المنظمات غير الحكومية، ومختلف وكالات الأمم المتحدة كاليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وصندوق دعم الأنشطة المتعلقة بالمرأة والسكان.

سبق اصدار التقرير النهائى، تقرير أولى بعنوان «الخطوات الأولى: ماذا حدث منذ بكين». بمناسبة يوم المرأة العالمى فى ٨ مارس أى بعد ستة شهور من مؤتمر بكين. وقد تم توزيع تقرير «الخطوات الأولى» على كل البعثات الدبلوماسية الأمم المتحدة فى إطار الاجتماع الدورى – مارس من كل عام – للجنة أوضاع المرأة بالأمم المتحدة.

ورغم أن هذا المسح ليس سوى عينة، إلا أنه يقدم معلومات عن حوالى ثلث الدول الأعضاء التى حضرت بكين، والتى يبلغ عددها ١٨٩ بلدا. ومن الجدير بالذكر أن ٤٣٪ من التقارير (٢٢ من ٥٣) قدمتها مصادر حكومية، بالإضافة الى أن قسما كبيرا مما قدمته المصادر غير الحكومية اعتمد على مقابلاتهم مع مسئولين رسميين لإعداد تقاريرهم.

وقد قام مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالاتفاق مع منظمة المرأة والبيئة والتنمية بترجمة ملخص التقرير وتوزيعه فى مؤتمر عمان للمنظمات غير الحكومية فى نهاية سبتمبر ١٩٩٦.

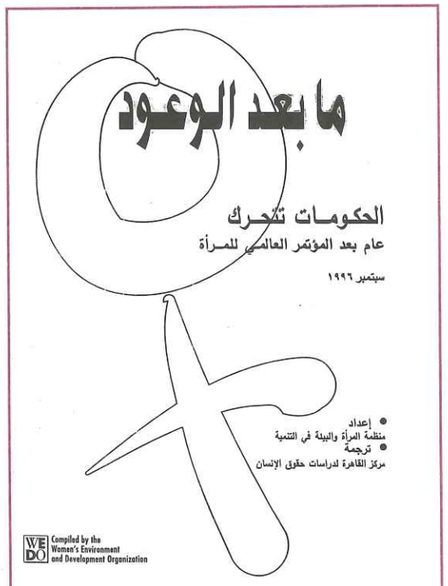

يمكن الحصول على نسخة من التقرير بالكتابة الى منظمة البيئة والتنمية على العنوان التالى:

Women's Environment and Development Organization (WEDO)
335 Lexington Avenue, 3rd Floor, New, NY 10017, USA.
Tel: 212- 973 0325 Fax: 212 - 973 0335 e-mail : wed@igc.apc.org

عقد مع نساء العالم

تقول بيللاآبزوج رئيسة المنظمة «لقد سمينا هذا التقرير ما بعد الوعود للتأكيد على أننا نتوقع أن تقوم الحكومات بحق بتنفيذ تعهداتها فى بكين، وأن تتجاوز مجرد تملق النساء بالخطب المنمقة السهلة فيما يتعلق بقضايا النوع. لقد سئلت فى المؤتمر الصحفى بعد انقضاض المؤتمر «حسنا.. وماذا يعنى كل ذلك ؟».. فقلت «أن هذا عقد مع نساء العالم، قد لا يكون ملزما قانونيا ولكنه ملزم سياسياً»

يتصدى هذا التقرير لمهمة هائلة، ذلك أنه من الصعب تقييم أو مراقبة مدى الالتزام باتفاقات مؤتمر الأمم المتحدة، أولا لصعوبة التحديد الدقيق للدور الذى تلعبه تلك الاتفاقات لإحداث تغيرات حقيقية أو تقديرية فى مختلف الأمم والثقافات والمجتمعات كل على حدة. وثانيا لأنه من الصعب بوجه خاص الإشارة الى أنشطة محددة باعتبارها نتاج وثائق بعينها من وثائق الأمم المتحدة، ذلك أن عالم «قضايا المرأة» شاسع ولا حدود له. على أنه أيا كانت نقاط الاختلاف فمن اللصعب التشكيك فى أن برنامج بكين يعتبر قوة للتغيير فى حياة ملايين النساء اليوم، ربما كما لم يحدث من قبل. لقد حدث بعد بكين انفجار فعلى فى حشد القوى النسوية، وكما يوضح التقرير أدى ذلك الى العديد من الانتصارات وتحقيق المكاسب السياسية والتشريعية.

• بدايات التحرك :

أوضحت كثير من الاستجابات الأولية أن العديد من الدول قد عملت باتجاه خلق آليات جديدة، وتطوير البنى والأشكال الموجودة، وتقوية عملية المشاركة، لكن ذلك لم يرتبط بوضع خطط أو تخصيص ميزانيات محددة إلا فى عدد محدود من الدول.ورغم ذلك فقد أبدت عديد من الحكومات حسن النوايا فى صور متعددة كاستشارة المنظمات غير الحكومية، وإدراج عضواتها فى اللجان التى تعمل حاليا على وضع برنامج لإنجاز الخطط الوطنية، وآليات متابعتها، وترجمة برنامج العمل الى اللغات المحلية بشكل واسع، حتى أن بعض الدول كباكستان أصدرت طبعات خاصة من البرنامج بلغة مبسطة لتسهل تداوله بين القطاعات الشعبية.

• اللجان الوطنية :

فى بيرو تم تشكيل لجنة للنساء فى الكونجرس، تعتبر الأولى من نوعها منذ الاستقلال. أما فى جنوب أفريقيا فالعمل جار لتأسيس مكتب «أوضاع المرأة» التابع لمؤسسة الرئاسة، وفى زيمبابوى تم اختيار نقاط اتصال فى الوزارات معنية بشئون النوع gender .

البعد الهام فى هذه العملية هو استعداد الحكومات لإدراج المنظمات غير الحكومية باعتبارها شريك لأول مرة. وتمثل هذه الشراكة فتحا خاصا فى باكستان حيث لم تتعود البيروقراطية على تقليد العمل مع أفراد أو منظمات المجتمع المدنى. وفى كوريا أدرجت اللجنة الوطنية للسياسات النسائية (حكومية) فى عضويتها نساء من أعضاء المنظمات غير الحكومية والخبيرات، للعمل على وضع السياسات. نفس الأمر وإن بدرجة أقل فى كل من اندونيسيا وماليزيا. المدهش أن عديد من الديمقراطيات المفتوحة مثل كندا ونيوزيلندا واستراليا تتلكأ فى ضم المنظمات غير الحكومية فى أنشطة ما بعد بكين.

• خطط العمل الوطنية :

بدأت كثير من الحكومات فى وضع خطط عمل وطنية متمشية بذلك مع متطلبات برنامج العمل. وفى الدنمرك أنشأ رئيس الوزراء لجنة لدراسة التغيرات المطلوبة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين داخل تنظيم العمل، كما شرعت وزارة العمل الدنمركية فى تقييم التشريعات من منظور النوع. وفى هولندا وجهت أكثر من ثلاثين منظمة نسائية نقدا حادا للسياسة التى وضعتها وزيرة شئون تحرير المرأة، وهى الان محل مراجعة شاملة.

كما أن كل من الدنمرك والنرويج – باعتبارها من الدول المانحة – قد جعلت من المساواة بين الجنسين هدفا مركزيا لخطط التعاون التنموى بينها وبين الدول المستقبلة للمنح وتتميز النرويج بكونها من بين الدول القلائل التى قرنت الأقول بالأفعال، فقد زادت الميزانيات المخصص للنساء فى الدول النامية لتصبح عشرة مليون كرونة لهذا العام.

• إجراءات تشريعية:

إن سن الإجراءات التشريعية يمثل انتصارا هاما للنساء، ليس فقط لأنه أحد الأهداف المركزية الاستراتيجية لبرنامج عمل بكين، ولكن لأنه يوضح أن الحكومات ملتزمة بالعمل من أجل تغيير حقيقى. وقد شهد العام التالى لبكين اتخاذ بعض الإجراءات التشريعية. تشير تقارير بتسوانا، والبرازيل، وككولومبيا، والدنمرك، والفليبين إلى جهود لمراجعة الاختيارات التشريعية لإزالة العوائق أمام النساء، و وضع التشريعات المتمشية مع فلسفة عدم التمييز على أساس

النوع. و.فى نيبال تخطط النساء لتغيير قوانين الميراث والملكية، وفى باكستان يدفعن من أجل التراجع عن قاعدة الحدود التى تميز ضد النساء.

• المشاركة السياسية : دخول المجالس

وفى الهند قامت الحكومة – استكمالا لتدابير سابقة بتخصيص ٣٣٪ من المقاعد فى الأجهزة الحكومية المحلية – بوضع مسودة إعلان للحقوق لإعطاء النساء نسبة مماثلة فى الجمعيات التشريعية على مستوى الدولة وفى البرلمان. من جانب آخر ما حدث فى زيمبابوى برهان على أن مثل هذه الانتصارات صعبة فقد فجر حصول امرأة على منصب رئيس إحدى المقاطعات الجنوبية عاصفة من الاحتجاج. ورغم دعم الرئيس موجابى لها، فإن السياسيين الرحال التقليديين والمؤثرين يحاولون إقصاءها. وسيكون الأسلوب الذى ستعالج به الحكومة هذا الموضوع اختباراً حقيقيا لموازنتها بين التزامها بمبدأ المساواة وبين استرضائها للتقاليد.

وفى الكاميرون نجحت الحملة من اجل «الأمهات لمنصب العمودية» فى مضاعفة عدد النساء اللاتى يشغلن منصب العمدة من ٤٠٠ – ٨٠٠ بعد بكين.

• العنف ضد المرأة : تغير الموقف

فى مجال مقاومة العنف ضد المرأة أحرزت النساء بعض الانتصارات التشريعية. وإذا كانت القوانين وحدها لا يمكن أن تحمى النساء، فان تطبيق الأحكام المدنية والعقوبات فى التشريع الوطنى يشكل جانباً أساسياً من الأهداف الاستراتيجية لبرنامج العمل لمواجهة مع العنف ضد المرأة. فى كولومبيا، وبعد معركة مضنية، تم إقرار قانون لاستئصال العنف فى الأسرة فى يوليو ١٩٩٦. يشمل القانون العنف الجسدى والجنسى والنفسى. ومؤخراً بدأت ماليزيا فى تطبيق قانون مماثل. كما يجرى حاليا إصلاح القانون المتعلق بالعنف الأسرى فى بيرو. وفى هذا المجال حافظت مصر على قوة الدفع بعد مؤتمر السكان، فمنعت حديثاً ممارسة ختان الإناث بالرغم من معارضة بعض الفئات له.

• صحة المرأة.. خطوة محدودة للأمام:

أماالحقوق المتعلقة بالصحة الإنجابية والجنسية للمرأة فما زالت ساحة لمعارك شديدة رغم تحقيق بعض المكاسب فيها. فى جنوب افريقيا تغلب المجلس الوطنى الأفريقى الحاكم على معارضة واسعة من عديد من القوى وأقر قانونا يسمح بإجراء الإجهاض عند الطلب لأول مرة فى تاريخ البلاد. وقال المجلس الوطنى فى تبنيه للقانون، انه يؤكد مبدأ دستورياً بالحق فى الخصوصية والأمن الشخصى. من جانب آخر لم ينجح قانون مماثل فى أسبانيا بسبب دعم الحزب الشعبى الحاكم، وكانت المعارضة فى يوليو الماضى تسعى لجعل حق اتخاذ القرار بإجراء الإجهاض بأيدى النساء وليس الأطباء. وفى الأرجنتين نجح القانون المتعلق بالصحة الإنجابية والذى تم رفضه على مدى أربع سنوات متتالية، فى الحصول على تصديق جزئى من البرلمان. وفى بولندا تبنت أربع لجان برلمانية مسودة لتطوير القانون المعادى للإجهاض فى يوليو الماضى بحيث يسمح بإجراء الإجهاض بشكل قانونى حتى الأسبوع الثانى عشر من الحمل للنساء التى يعانين من أوضاع اقتصادية أو شخصية صعبة. ولكن مازالت هناك معارضة كثيرة للمشروع المقترح،والذى سيجرى التصويت عليه فى الخريف القادم.

• الاستغلال الجنسى: تعقب الماضى

مازالت اليابان تواصل سياسة الاعتذار العلنى ودفع التعويضات للنساء اللاتى عرفن باسم «نساء المتعة»، واللاتى كن ضحايا للاستغلال الجنسى أثناء الحرب العالمية الثانية. وتصر النشيطات فى الحركة النسائية على أن تستخدم الأموال العامة – وليس الأموال الخاصة – فى دفع هذه التعويضات، ليوضح ذلك أن المسئولية عن هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان، ذات طابع عام وليس مجرد أفراد. من جانب آخر اتخذت بعض الدول مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية خطوات جديدة لمعاقبة مواطنيهم الذين ينخرطون فى مثل هذه الأنشطة فى الخارج كما اتخذت الفليبين إجراءات لحماية الأطفال ومنع المتاجرة بهم.

• الحفاظ على السلام.. خطوة زائفة:

تم تعيين عدد من النساء كقاضيات فى المحاكمة الدولية لرواندا ولويوغسلافيا السابقة استجابة لإدانة استخدام «الاغتصاب، وكافة أشكال التعامل غير الإنسانية والمهينة للنساء كأداة مقصودة للحرب والإبادة العرقية»، وتقديم مقترفيها للعدالة، وإن كان التقدم بطىء ومؤلم فى كلتا المحاكمتين وتطالب النشيطات كل الحكومات بإبداء التزامات أكثر حدية، وتوفير الموارد والإرادة لتطبيق هذه المقررات.

• العدالة الاقتصادية : قفز الحواجز

انتصرت النساء فى المعركة التى خضنها بضراوة فى منظمة العمل الدولية لتأمين اتفاقية جديدة لحماية العاملات

فى المنازل، بالرغم من المعارضة القوية للمستخدمين. وتحت قيادة جمعية النساء العاملات بأنفسهن. كما تقوم شبكة جديدة من المنظمات غير الحكومية فى زيمبابوى بمحاولة التأثير على الحكومة فيما يتعلق بأزمة نظام الصحة العامة التى أدى إليها تطبيق برامج التكيف الهيكلى.

وقد أحرزت كندا وبريطانيا ونيوزيلندا تقدما فى قياس وتقييم العمل غير مدفوع الأجر، عبر إضافة أسئلة للإحصاء العام، ووضع عملية جديدة لعمل حسابات مستقلة ومتسقة مع حسابات الناتج القومى التى نادى بها برنامج العمل. وفى الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت وزارتى العمل والتجارة فى سلسلة استشارات للتوصل الى تقديرات يمكن الاعتماد عليها فى تحديد حجم وقيمة العمل غير مدفوع الأجر.

• الخلاصـــة

أنه لما يتجاوز حدود هذا التقرير أن يقوم بتقييم مدى التغيير الجوهرى الحادث. مثل هذه المهمة تقتضى أفضل جهود الباحثين، والقائمين على استطلاعات الرأى ومراقبة التوجهات. إن عالم «قضايا النساء» الضخم والمتشابك يجعل من الصعوبة بمكان تحديد ما الذى ينبغى إدراجه وما الذى يستبعد. وإذا كنا نؤمن بأن كل هذه القضايا هى قضايا تهم النساء، فان هذا التقرير لا يمس سوى السطح، ويستنهض المهتمين للبحث عن ما الذى يحدث حقا بعد بكين.

ورغم أن ما يحدث على المستوى الحكومى ليس كافيا، إلا أن الحركة النسائية العالمية على المستوى القاعدة قد وصلت الى حد غير مسبوق من النشاط، والقوة، والتأثير.

استقصاء متابعة ما بعد بكين

تنفيذ التعاقد مع نساء العالم.. تحويل الكلمات الى أفعال

• الإفادة للوطن عن نتائج المؤتمر:
– ما هى الجهود التى تمت – أن كان هناك ثمة جهود – للإفادة عن نتائج المؤتمر الى الوطن؟
– هل كانت هناك أية جهود لتوزيع المعلومات عن برنامج العمل لجمهور واسع؟
– كيف ترى حكومتكم أهمية وتأثير مؤتمر بكين على النساء؟ ومغزاه للنساء والفتيات فى بلدكم؟
• أشكال المتابعة :
– ما هى المؤسسات والآليات التى وضعتها الحكومة لمراجعة وتنفيذ برنامج العمل؟
• مبادرات والتزامات جديدة :
– هل تم اتخاذ سياسات،استراتيجيات أو برامج لتطبيق برنامج العمل؟
– ما هى الالتزامات المحددة التى أعلنتها حكومتكم فى بكين؟
– الى أى مدى تعكس هذه الالتزامات أولويات المنظمات غير الحكومية؟
• الموارد:
– رجاء تحديد أى تمويل أو موارد جديدة أو إضافية – إن كان هناك – التى تم وضعها لتطبيق مبادرات والتزامات المتعلقة ببرنامج العمل
• العمل مع النساء والمنظمات غير الحكومية:
– ما الذى اتخذته حكومتكم لإشراك النساء والمنظمات النسائية والجمهور، خاصة النساء، فى تطبيق برنامج العمل؟
– هل وضعت حكومتكم خطة عمل لتأمين تنسيق وتكامل متابعة المؤتمر العالمى للمرأة بما يعزز الاتفاقات التى تمت فى كوبنهاجن والقاهرة وفيينا وريو؟
– الاشكال المقترحة للربط بين مؤتمر بكين واتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل؟

رجاء متابعة وفد حكومتكم!!

استراتيجيات المتابعة

دعى مركز القاهرة للمشاركة فى ورشة العمل التى عقدتها منظمة المرأة والبيئة والتنمية حول استراتيجيات متابعة تطبيق برنامج عمل مؤتمر بكين، ومساءلة الحكومات والهيئات الدولية، فى الفترة من ١٠ – ١٢ سبتمبر ١٩٩٦، حضرتها حضرت الورشة حوالى ثلاثون امرأة من آسيا وافريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية من المنظمات النسائية التى مارست نوعا من المتابعة من مختلف أنحاء العالم. كان مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو المنظمة الوحيدة المشاركة من المنطقة العربية

تتلخص أهداف الورشة فى: ١) تشكيل شبكة بين المنظمات التى تقوم بمتابعة تطبيق برنامج عمل مؤتمر بكين لدعم العمل النسائى محليا ودوليا. ٢) تبادل الخبرة فيما يتعلق بنماذج متابعة تطبيق برنامج عمل بكين على المستوى الوطنى والاقليمى والدولى. ٣) وضع استراتيجيات طويلة المدى للمتابعة عبر رؤية شاملة تدمج قضايا المرأة فى إطار أوسع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، والتنسيق لاستخدام كافة المؤتمرات الدولية لدفع جهود تطبيق برنامج العمل.

عبر أيام الورشة الثلاث تم استعراض عدد من نماذج المتابع على المستوى الدولى كان من أبرزها خبرة مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية.. الذى شكل مجموعة «مراقبة قمة الأرض» لمتابعة تطبيق أجندة ٢١، ومقررات مؤتمر التنمية والبيئة ١٩٩٢، بالإضافة إلى مقررات مؤتمر السكان والتنمية الذى عقد بالقاهرة ١٩٩٤،وخبرة منظمة المرأة والبيئة والتنمية التى تأسست عام ١٩٩٣، وجهودها المستمرة من أجل انخراط مزيد من المنظمات غير الحكومية فى متابعة أعمال المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة، والوسائل التى استخدمتها فى ذلك وعلى رأسها التحليل الدقيق للوثائق موضع النقاش، وطرح تصورات بديلة مثلما حدث بالنسبة لوثيقة مؤتمر السكان، ووثيقة مؤتمر بكين وتوزيعها على المنظمات غير الحكومية فى العالم، من أجل الحشد والتأثير على المستوى الوطنى والعالمى. و قد قام مركز القاهرة عام ١٩٩٥، بترجمة ملاحظات منظمة البيئة والتنمية على وثيقة بكين الى العربية.

عرضت المشاركات فى اليوم الأول تجاربهن فى متابعة حكوماتهن والتى حفلت بخبرات متنوعة تعكس مدى التطور الذى حدث فى صفوف الحركة النسائية فى السنوات الأخيرة، وأن النضال الذى خاضته النساء قد وسع من آفاق الحركة النسائية فلم تعد بعد محصورة فى إطار المطالبة بالمساواة، بل أصبحت المساواة مجرد أداة لتحقيق مشاركة النساء فى صنع السياسات المحلية منها والعالمية. ومن أبرز الجوانب التى أظهرتها التجارب المختلفة، أهمية تشكيل بنية تحتية، أو شكل مؤسسى ما للمتابعة، بعضها كان قد تشكل أثناء التحضير لمؤتمر بكين، والبعض الآخر تشكل فيما تلا مؤتمر بكين. (نعرض فى ص ١٨ لخبرة جنوب أفريقيا)

انطلاقا من خبرات اليوم الأول تركز العمل فى اليوم الثانى والثالث على وضع استراتيجيات عامة لمتابعة تنفيذ مقررات برنامج العمل، من خلال ربطها بالقضايا الأوسع للمجتمع. واستخدام الآليات الدولية من مؤتمرات واجتماعات ووثائق فى تعميق الالتزامات التى أعلنتها الحكومات المختلفة. وقامت المشاركات باستعراض المناسبات الدولية المختلفة التى يمكن استخدامها من أجل أوسع دعاية حول برنامج العمل، ولممارسة الضغوط على الحكومات للالتزام بالوعود التى أعلنتها للنساء.

المفكرة

١٩٩٧ خمس سنوات على المؤتمر العالم للبيئة والتنمية – ريو دى جانيرو
١٩٩٨ خمس سنوات على المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان – فيينا
١٩٩٩ خمس سنوات على المؤتمر العالمى للسكان والتنمية – القاهرة
٢٠٠٠ خمس سنوات على المؤتمر العالمى الرابع للمرأة – بكين

دروس من جنوب افريقيا

عرضت ممثلة جنوب افريقيا لجهود النساء هناك فى العمل من أجل متابعة تطبيق برنامج عمل مؤتمر بكين، والتى تتم فى إطار حملة وطنية شعارها «فلنكسر صمتنا»، حاولن عبرها إدماج القضايا المثارة فى برنامج العمل فى خطة التنمية الوطنية.

تميز العرض الذى قدمته بالتوجه السائد فى صفوف الحركة النسائية هناك، فهو أبعد ما يكون عن المطلبية، ولكن الانطلاق من أنه إذا كان هناك ما ترغب النساء فى تحقيقه فعليهن أن يقمن بالدراسات، ويبادرن بالاقتراحات والبدائل الممكنة. وربما يرجع هذا بشكل خاص لحداثة التاريخ النضالى لشعب جنوب أفريقيا ضد التمييز العنصرى، والذى كانت الحركة النسائية فى طليعته.

كان الدرس الرئيسى هو أن التأثير على صنع القرار ينبغى أن يبدأ مبكرا جدا قبل الوصول لمرحلة صنع القرار الفعلية والتى عادة ما يكون التأثير وقتها محدودا جدا أو منعدما. انتهزت المجموعات النسائية فرصة إعلان الحكومة أن الوزارات المختلفة تعرف ماذا ينبغى عمله. فأجرين المقابلات مع الوزارات وبدأن فى طرح الأسئلة التفصيلية عليهم «من؟متى؟ كيف؟ الميزانية المخصصة، من المسئول عن تنفيذ جوانب بعينها.. الخ». كانت هذه الخطوة بحد ذاتها رسالة للحكومة أنها تحتاج لتجاوز مجرد الوعود فهناك من هم مهتمون بالمتابعة! وتم نشر نتيجة هذه اللقاءات وتوصيل محتواها الى النساء على مستوى البلديات للمتابعة على المستوى المحلى، ومساعدتهم على متابعة تنفيذ هذه الوعود، وكان هذا أيضا نموذجا لتمكين النساء فى المجتمعات المحلية، بمساعدتهن على ممارسة السلطة على المستوى المحلى من خلال قيامهن بالمتابعة والمحاسبة. وهذا المنهج له جانب إيجابى آخر إذ أن طرح القضايا على كافة القوى يصعب من عملية احتواء الحركة النسائية عبر اختيار بعض رموزها لوضعهن فى بعض المناصب هنا أو هناك ومنع فاعليتهن.

لم تطالب النساء فى جنوب أفريقيا بوزارة للمرأة بل بتشكيل مكتب نوعى gender فى كل وزارة، لأن تشكيل وزارة منفصلة للمرأة يعنى عزل قضاياها، بينما المكتب النوعى سيساعد على دمج منظور النوع فى سياسات كل الوزارات. كما شكلن أيضا لجنة نسائية للمبادرات المتعلقة بالميزانية، قامت بمراجعة للميزانيات الحكومية السابقة، وطرحن اقتراحاتهن بكيفية تطوير الميزانية لتستجيب لتطوير أوضاع المرأة. كما قمن بتشكيل لجنة للمراقبة التشريعية، مهمتها الرئيسية متابعة البرنامج الزمنى للتشريعات المقترحة، وإرسال تعليقات موجزة قبل المناقشة بوقت كاف الى البرلمانيات، والى الإعلام لنشر الأخبار وإحاطة الجميع بالمعلومات عن التطورات للمتابعة .

اجتماع لجان الخبراء فى قسم تقدم المرأة بالأمم المتحدة

المفكرة

١ – ١١ أكتوبر ١٩٩٦	حول تطبيق مقررات مؤتمر بكين فى بلدان وسط وشرق أوروبا
١٨ – ٢٢ نوفمبر ١٩٩٦	حول السكان والتنمية المتواصلة
	الطريق من ريو إلى بكين مرورا بالقاهرة
٢ – ٦ ديسمبر ١٩٩٦	اجتماع لجنة الخبراء فى قسم تقدم المرأة حول التدريب للمرأة

المساواة الشكلية لا تكفى

النقلة الهامة التى حدثت لحركة المرأة العالمية فى غضون السنوات الماضية، هى أن المسار الذى بدأ منذ عقدين بمطلب المساواة، قد تطور الآن الى دمج مفهوم النوع فى كل السياسات المتعلقة بالمجتمع، وأخذ المنظور النسوى فى الاعتبار عند اتخاذ القرار فى أى قضية بدءا من الصحة والبيئة والتنمية وانتهاء بقرارات القمم الاقتصادية العالمية.

ولقد انعكس هذا التطور فى اللقاء الذى عقدته منظمة المرأة والبيئة والتنمية لنشيطات الحركة النسائية فى العالم اللاتى يقمن بمتابعة تنفيذ حكوماتهن لمقررات مؤتمر بكين. فلم تعد النساء يطالبن بوزارات للمرأة، بل يطالبن بمكتب للنوع فى كل وزارة، له صلاحيات مراجعة السياسات الوزارات المختلفة والتأكد من انها لا تتضمن إجحافا بحقوق النساء، أو ترسيخا لتقسيم الأدوار النمطى فى المجتمع بين الرجل والمرأة. والنساء يعرفن أن الحكومات تكتفى بالوعود، ليس لأنها تريد الخداع، بل لأنها بالأساس لا ترغب فى القيام بالعمل المضنى الذى يقتضيه التغير الاجتماعى، وأن على النساء أن يقمن بالعمل الفعلى من دراسات وطرح بدائل لكى يتقدمن باتجاه تطبيق برنامج العمل. عليهن أن يدرسن ما يقوم به الحكوميون، ثم يقومون بطرح بدائل مختلفة، ويحاولن جمع المعلومات وتصنيفها للبرهنة لهذه الهيئات على أن ما يطالبن به ممكن.

لقد انتهى عصر الإكتفاء بانتقاد الحكومات، وبدأ عصر وضع الاستراتيجيات لتحقيق المطالب، ووضع المؤشرات لقياس التقدم باتجاه تحقيق هذه المطالب، عصر الخطط الخمسية والعشرية، على المستوى الوطنى والاقليمى والعالى. الخطط التى تجمع ما بين البحث والدراسات وجمع المعلومات وتوثيقها والجهد الشاق لتوعية الرأى العام والحكومات بل والمجتمع الدولى ومؤسساته بأن هناك من يفهم فى عملهم الآن، ومن قد وضع جدول أعمال لمتابعتهم فى المؤتمرات والتقارير، والكلمات الافتتاحية، ومن يوثق كل هذه الأفعال ويحرص على التذكير بها فى كل مناسبة وكل وقت. يذكر الرأى العام بما قالته الحكومات، ويذكر الحكومات بالتزاماتها، ويضع الجميع أمام مسئولياتهم

والنساء وهن يفعلن ذلك يعرفن أن هناك محاولات، لاحتواء الحركة النسائية وتدجينها وإغراء قياداتها بالمناصب، ولذا فان الاستراتيجيات الجديدة، تركز بشدة على توفير المعلومات أمام الرأى العام وخاصة للنساء على المستوى القاعدى، بما يمكن النساء من رقلبة ومتابعة كل من الحكومات والقيادات النسائية فى نفس الوقت، وبما يمكن القيادات النسائية من الاستناد الى قاعدة شعبية فى مطالبتهن للحكومات، وهو الطريق الوحيد لتنفيذ الوعود

اجتماعات لجان الأمم المتحدة عام ١٩٩٧ والتى عادة ما تقدم الدول لها تقاريرا دورية

فبراير ١٩٩٧	اجتماع لجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية	نيويورك
١٠ – ٢١ مارس ١٩٩٧	اجتماع لجنة الأمم المتحدة لأوضاع المرأة (٤)	نيويورك
٧ – ٢٥ إبريل ١٩٩٧	اجتماع لجنة الأمم المتحدة للتنمية المتواصلة بالأمم المتحدة	نيويورك
٢٨ إبريل – ٧ مايو ١٩٩٧	اجتماع لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	نيروبى – كينيا
مايو ١٩٩٧	اجتماعع لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية	نيويورك

الحملة السنوية السادسة

١٦ يوما من العمل لمناهضة العنف ضد المرأة

يحتل موضوع العنف ضد المرأة أولوية فى اهتمام المنظمات النسائية على مستوى العالم ومنذ عام ١٩٩١ ينظم مركز القيادة العالمية للمرأة (Center for Women's Global Leadership) حملة دولية سنوية ضد العنف ضد المرأة تحت شعار «ستة عشر يوما من الأنشطة لمناهضة العنف ضد المرأة – ٢٥ نوفمبر ١٠ ديسمبر». بحيث تتم العديد من الأنشطة المناهضة للعنف ضد المرأة فى كل مكان حول العالم، فى مظاهرة تضامن بين نساء العالم.

وقد تم اختيار هذه الفترة بشكل خاص لأن ٢٥ نوفمبر هو اليوم العالمى ضد العنف ضد النساء، والذى أعلنته نساء أمريكا اللاتينية لتكريم ذكرى الأخوات ميرابل، اللاتى اغتالهن النظام الديكتاتورى فى جمهورية الدومينيكان ١٩٦٠. أما العاشر من ديسمبر فهو الذكرى السنوية لصدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، كما أن الفترة نفسها تتضمن عددا من المناسبات منها ذكرى مذبحة مونتريال (٦ ديسمبر) التى لقيت فيها ١٤ من طالبات الهندسة مصرعهن برصاص أحد الرجال لأنهن ينتمين للحركة النسوية.

الحملة القادمة

هى الحملة الدولية السنوية السادسة. ومنظمو الحملة يأملون أن يمكن لأكبر عدد من المنظمات المشاركة معهن إما من خلال تنظيم أنشطة خاصة ضد العنف ضد النساء فى الفترة المشارك اليها عالياء، أو تكريس بعض الأنشطة المقررة سلفا لتتم فى نفس الفترة لإبراز تضامن النساء. وكالعادة فان مركز القيادة العالمية للمرأة يصدر نشرة بكافة الأنشطة التى تتم فى هذه الفترة – شرط أن يرسل لهم منظموها المعلومات الضرورية.

ويؤكد البيان الصادر عن مركز القيادة العالمية للمرأة على أن الإقرار بأن العنف ضد المرأة يعد انتهاك لحقوق الإنسان واتخاذ الإجراءات السياسية والقانونية اللازمة لمحاولة تحجيم العنف ضد المرأة هما من الأهداف المحورية للحركة العالمية لحقوق المرأة. وقد حاولت الحركات النسائية منذ المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان – فيينا ١٩٩٣ – أن تكشف الانتهاكات التى تتعرض لها حقوق المرأة. وذلك من خلال المؤتمر العالمى للسكان والتنمية بالقاهرة ١٩٩٤، القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن ١٩٩٥)، المؤتمر الخامس للمرأة فى بكين ١٩٩٥. ويؤكد منظمو الحملة أن تلك الفترة ستكون بمثابة فرصة مواتية للنساء للمطالبة بمساءلة حكوماتهم حول مدى وفائهم بالتزاماتهم التى ترتبت عن مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية.

ومن بين مقترحات العمل، شن حملات محلية للضغط على الحكومات للتصديق أو إزالة التحفظات على اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تنظيم أنشطة تعليمية وذلك من اجل تقديم رؤية واضحة لحقوق المرأة، استخدام الملصقات والمنشورات واللقاءات والمقالات لإثارة المناقشات حول مؤتمرات الأمم المتحدة ومدى اعتراف الحكومات بحقوق المرأة، ولترويج المكاسب التى ترتبت على اهتمام المنتديات الدولية بموضوع العنف ضد المرأة.

جدير بالذكر أن السنوات الماضية شهدت جهودا متنامية فى الدول العربية من جانب المنظمات غير الحكومية فى إلقاء الضوء على العنف المسلط على النساء فى كل البلدان العربية تقريبا، وقد شهد التحضير لبكين عديدا من الأبحاث لرصد الواقع فى عديد من البلدان العربية مثل تونس، الجزائر، المغرب،السودان، ومصر، الأردن، ولبنان وفلسطين وهناك عديد من المبادرات النسوية فى عدد من هذه الدول لتقديم خدمات متعددة للنساء اللاتى يتعرضن للعنف بدءا من المراكز التى توفر مأوى للنساء، أو الخطوط التليفونية لتقديم الاستشارات، أو المساعدة القانونية.

العقد العالمى لتعليم حقوق الانسان

حقوقنا الإنسانية

أعد مركز القيادة العالمية للمرأة Center for Women's Gobal Leadership دليلا لتعليم حقوق الإنسان للمرأة موجه لنشيطات حقوق الإنسان اللاتى يرغبن فى تعليم حقوق الإنسان للنساء والفتيات فى مجتمعاتهن. ومواد الدليل مصممة بحيث تتلاءم مع احتياجات النساء والفتيات من كل الأعمار وينتهج طريقة غير تقليدية من خلال عدد من التدريبات التى تشارك النساء المتدربات فى عملها، والتى تنبع من خبراتهن الشخصية ومعتقداتهن وحياتهن اليومية فى الأسرة والمجتمع، ومن خلال تفاعلهن مع بعضهن البعض يتعرفن على حقوق الإنسان عموما وحقوق المرأة بالأخص. وتتنوع أشكال التفاعل داخل المجموعة من الإجابة على أسئلة، أو تمثيل الأدوار، أو عرض الخبرات، ومن خلال الأنشطة المختلفة تبدأ النساء فى استكشاف والتعرف على حقوقهن. وتكمن أهميته فى أنه يجعل موضوع حقوق المرأة ليس مجرد شعار ولكن جزء من الواقع اليومى الذى تعيشه كل امرأة من خلال ما تتعرض له فى حياتها اليومية من انتهاكات واضطهادات نابعة من كونها امرأة.

ينقسم الدليل الى قسمين أساسيين قسم عام عن حقوق الإنسان، وقسم يتناول الموضوعات المختلفة وموقف حقوق الإنسان منها، بالإضافة الى قسم ثالث صغير يناقش منهجية تعليم حقوق الإنسان. كما يحتوى الدليل فى نهايته على عدد من الملاحق تتضمن الوثائق الأساسية لحقوق الانسان، خاصة الوثائق المتعلقة بحقوق المرأة بحيث يمكن للمدربات الرجوع لها وتوفيرها للدراسات. وتتضمن الملاحق أيضا عرضا موجزا لتاريخ حقوق الإنسان، واقتراحات لوضع خطة عمل، وقائمة بمعانى المصطلحات المستخدمة فى بعض المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.. يتم استخدام الدليل مع مجموعات يتراوح عدد كل مجموعة ٨ – ٢٠ امرأة.

«التفكير فى حياتنا»

يعتبر القسم الأول من الدليل مدخلا عاما لحقوق الإنسان بالاعتماد على الخبرات الحياتية للنساء. تقوم النساء من خلال التدريبات المختلفة فى هذا القسم بعرض خبراتهن وأفكارهن والأفكار السائدة فى مجتمعهن. ويعتمد العمل على الأسلوب التشاركى، أى تشجيع جميع النساء فى المجموعة على التفاعل والمشاركة وان يكون لكل واحدة منهن دور. من خلال أشكال خلاقة. فعلى سبيل المثال: يقوم أحد التدريبات على جعل النساء يتخيلن أنفسهن فى مجتمع أو بلد يساند حقوق المرأة ويؤمن بها فى عادته وتقاليده، ويطرحن تصوراتهن عن طبيعة الحياة وكيف ستبدو له فى مثل هذا المجتمع، وكيف سيؤثر ذلك على تعليمهن، عملهن، كيف ستساعدهن الحكومة، والأسرة والمجتمع؟ ماذا سيكون موقف الإعلام والمؤسسات الدينية والثقافية؟ ثم تقارن هذه التصورات بما أقرته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وهكذا تتعرف النساء على المواثيق الدولية انطلاقا من خبراتهن الخاصة.

«استكشاف الموضوعات»

يتناول القسم الثانى من الدليل عدة موضوعات هامة منها حقوقها فى الحياة العامة والسياسية وكذلك حقوقها الاقتصادية وحقوقها الصحية والجنسية والإنجابية، وحقوق المرأة المهاجرة واللاجئة والمعوقة... الخ وفى إطار كل موضوع تتم مناقشة عدد من الموضوعات الفرعية المتعلقة به مثلا فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية يناقش تأثير سياسات التكيف الهيكلى، والمرأة والتنمية، والفقر، والعمل... الخ.. وتحت موضوع الصحة الإنجابية والجنسية توجد موضوعات هامة مثل موضوع الإجهاض وتنظيم الاسرة، والعنف ضد المرأة. ويتم التعامل معها بنفس أسلوب التدريبات التى أشرنا اليها فى القسم الأول، ويتم الاعتماد بشكل خاص على استدعاء خبرات النساء الحياتية ومعتقداتهن المختلفة، مثل المواقف التى أحسسن فيها بالتمييز ضدهن، والتى قمن هن أنفسهن أو شاركن فى التمييز ضد آخرين. وربط ما يتم فى الممارسات اليومية فى المصنع والزسرة والمدرسة، بالمجال الأوسع مثل تأثير سياسات التكيف الهيكلى، والسياسات السكانية والتعليمية والإعلام.

الملتقى الدولى الثامن لصحة المرأة

المفكرة

يعقد فى الفترة ١٦ – ٢٠ مارس ١٩٩٧ بالبرازيل الملتقى الدولى الثامن للمرأة والصحة تحت شعار «الفقر وصحة المرأة ونوعية الحياة.. استراتيجيات للمستقبل». ويناقش المؤتمر من خلال الأوراق البحثية المختلفة القضايا المتعلقة بالصحة والحقوق الإنجابية والجنسية للمرأة فى ظل سياسات التكيف الهيكلى وتأثير العولمة والنظام العالمى الجديد. ويهدف المَلتقى الى تقييم مدى انتشار المفاهيم وتوجهات العمل التى تبنتها الملتقيات العالمية لصحة المرأة، والتأثير المتبادل بين الحركة النسائية فى مجال الصحة ومؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، وتحليل السياسات العامة وطنيا وعالميا من زاوية تأثيرها على صحة المرأة ونوعية الحياة.

بقية ص ٢١

«كيف نعلم هو ماذا نعلم»

يولى القسم الثالث من الدليل عناية خاصة لمنهج تعليم حقوق الإنسان، موضحا أن طريقة التعليم وثيقة الصلة بمحتوى التعليم وأن أهميتها لا تقل عن أهمية محتوى المادة التعليمية، وخاصة فيما يتعلق بتعليم حقوق الإنسان، لان الطريقة التى يتم إتباعها فى التعليم غالبا ما تؤثر بشكل ملحوظ على المتعلمين أوالدارسين. فالعلاقة بين الدارسات والمدربات، وبين الدارسات وبعضهن لها تأثير هام على تفاعل الدراسات مع البرنامج.

يعرض الدليل مجموعة من المناهج العلمية والاستراتيجيات والاقتراحات لضمان أقصى تفاعل، مثل التأكيد على الخبرات الذاتية للنساء الدراسات والوصول منها الى الجوانب الموضوعية، وأن يؤخذ فى الاعتبار مساحات الاحتلاف والتباين بين المشاركات فى الدورة.

قام مركز القيادة العالمية للمرأة بتوزيع هذا الدليل أثناء مؤتمر بكين للمرأة على العديد من المجموعات النسائية مع استبيان لتقييم الدليل. ويجرى حاليا إعداد طبعة جديدة من الدليل بناء على الملاحظات التى وردت اليهم من مختلف المجموعات النسائية حول العالم، وكثير منها استخدمت الدليل بالفعل.

اتفق مركز القاهرة مع مركز القيادة العالمية للمرأة على ترجمة الدليل الى العربية مع تطويعه للواقع العربى، وخاصة استقاء التدريبات المختلفة من واقع المرأة العربية. بعد الترجمة الأولية للدليل سيتم توزيعه على عدد من المنظمات المعنية بحقوق المرأة فى الدول العربية، لاختباره وطرح المقترحات بخصوص تطبيقه. فى المرحلة الثانية ستعقد ورشة عمل إقليمية لمناقشة الدليل فى صورته النهائية من أجل طبعه وتوزيعه على كل المنظمات العربية المعنية بحقوق المرأة لاستخدامه فى عملها.

بقية ص ١١

للتفاعل بين المجموعات المختلفة، بعيدا عن سيطرة العسكريين أو التكنوقراط فى الدولة، وأشارت فاطمة المرنيسى الكاتبة النسوية المغربية أن ظاهرة المرأة المستمعة قد اختفت بعد دخول النساء الى الجامعة، أن نسبة تواجد المرأة المسلمة فى الجامعات والمجالات الفنية تفوق أحيانا مثيلاتها فى الغرب (مصر ٢٦٪، العراق ٢٨٪، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ٢٤٪). وفى تقديرها أن هذا التقدم بالإضافة الى تقدم عمليات السلام قد مكن النساء من لعب دور هام فى خلق المجتمعات المدنية، وتقوية إتجاه إسلامى أكثر إنسانية.

وفى نفس الاتجاه أكدت اسمى خضر (الأردن) على أهمية أن تقوم النساء بإعادة تفسير الشريعة بما يسمح بأدوار أكبر للنساء فى سن وإعداد وتطبيق قوانين للأسرة أكثر إنصافا. ومن أبرز الأوراق المقدمة فى المؤتمر ورقة عن «المرأة والدولة والمجتمع» أوضحت فيها دينيس كانديوتى أستاذة الاجتماع (تركيا)، أن تقدم المرأة فى مجالات التعليم والوظائف والإصلاح القانونى قد هدد النظام الاجتماعى وامتيازات الرجال فى المجتمعات الأبوية، وأسهم بالتالى فى بعث الاتجاهات المحافظة. كما عرضت سيما كازى (بنجلاديش) تجربة «النساء فى ظل القوانين الإسلامية»، فى مشروع يتم على مستوى أكثر من دولة، وأوضحت أن هناك العديد من القوانين والأعراف القانونية المختلفة فى الدول الإسلامية، مما يدحض الوهم الشائع عن عالم إسلامى متجانس، وبالتالى عن وجود قانون إسلامى أو ثقافة إسلامية أو هوية إسلامية واحدة، وان تبادل المعلومات حول هذا الموضوع سيعزز من وجود مفهوم ايجابى لحقوق الإنسان للمرأة فى المجتمعات الإسلامية.

صالون إبن رشد

وثيقة بكين فى مرآة المجتمع المدنى

آثار مؤتمر بكين١ زوبعة من الخلافات والآراء المتباينة لدى التيارات السياسية والفكرية المختلفة فبينما رفض البعض وثيقة المؤتمر جملة وتفصيلاً، اعترض آخرون على بعض بنودها، ورأت مجموعات أخرى أن المؤتمر مثل فرصة طيبة للقاء وتبادل الآراء ووضع استراتيجيات العمل فى الفترة القادمة ويفتح الطريق لحوارات قادمة وأسئلة جديدة.

و قد عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أمسية ثقافية (أكتوبر ١٩٩٥) فى إطار صالون ابن رشد تحت عنوان وثيقة بكين فى مرآة المجتمع المدنى. وقد حرص مركز القاهرة على دعوة مختلف الاتجاهات لتقييم ما تم فى بكين، وما العمل بعد انتهاء بكين. تحدثت فى الأمسية كل من أ.د. زينب رضوان أستاذ الفلسفة الإسلامية بكلية الدراسات العربية والإسلامية، وأ. فريدة النقاش أمينة اتحاد النساء التقدمى بحزب التجمع، و أ. منى ذو الفقار المحامية ونائب رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمات غير الحكومية. وأدارت الندوة آمال عبدالهادى منسق البرامج بمركز القاهرة.

ناقشت منى ذو الفقار الاعتراضات التى وجهت إلى الوثيقة وخاصة فيما يتعلق بموضع الحقوق الإنجابية والجنسية للمرأة. والخلاف الذى ثار حول مفهوم الصحة الجنسية والإنجابية وحق اتخاذ القرار فيما يتعلق بها. أكدت على عدم وجود تعارض بين الدين الإسلامى وحقوق المرأة، وان هذا التعارض ناتج عن نقص الوعى وعدم الاجتهاد. وأشارت إلى ضرورة وجود حد أدنى من الاتفاق فى الرأى لتكوين نواة عمل جماعى لتنفيذ برنامج عمل بكين.

وعالجت الأستاذة فريدة النقاش فى مداخلتها موضوع الخصوصية وكيف أن كل شعب يكون فى حالة أزمة عندما يبدأ فى السؤال عن هويته، وانه من الضرورى دراسة مفهوم الخصوصية بمنطق الحوار، وليس المواجهة. كما أشارت الى ازدياد حالات الفقر الناتجة بالأساس عن عمليات التكيف الهيكلى والتثبيت الاقتصادى، وانتقدت معالجة الوثيقة لمشاكل وبؤس الجنوب على انه شىء طبيعى لا نستطيع حياله إلا التعايش السلمى معه. وتحدثت عن الحصار الاقتصادى المفروض على العراق وليبيا وتأثيره على النساء والأطفال. وأكدت من جانبها على أهمية تعميق الجذور الشعبية للحركة النسائية حتى تستمر وتتقدم.

وتحدثت د. زينب رضوان عن فكرة المساواة فى الإسلام وهل هى مساواة أم إنصاف!؟ أكدت أن فكرة المساواة نابعة من كون تكليفات الإسلام للنساء والرجال متساوية. وفى هذا السياق ناقشت عددا من الموضوعات الهامة مثل قوامة الرجال، وكيف أنها مرتبطة بتكليفات محددة، وأنه ينبغى إعادة النظر فى التشريعات التى تعطى الرجل مثلا الحق فى منع زوجته من العمل أو السفر أو التعليم. أما بخصوص صياغة الشهادة، كما أوضحت أيضا أنه فيما يتعلق بالشهادة فان الأسباب التى كانت تقتضى شهادة امرأتين فى مقابل شهادة رجل واحد، فان ذلك يتعلق بالأمور التجارية فقط، وانه كان راجعا لعدم تعليم المرأة فى ذلك الوقت.

حظت الندوة بحضور واسع، وشهدت نقاشا ساخنا حول قضية الأزمة الحالية والهوية، وحول الرؤى النمطية للإسلام، أو الغرب باعتبار أى منهما كلا واحدا.

مبادرات نسائية

يعد مركز القاهرة لسلسلة جديدة فى اصدارته باسم «**مبادرات نسائية**» تتناول القضايا المتنوعة للمرأة العربية. السلسلة مفتوحة لاسهام كل المهتمين بقضايا المرأة رجالا ونساء. على قائمة الاصدار الحالى للسلسلة، «التمييز ضد المرأة فى القانون» للاستاذة أميرة بهى الدين المحامية، والثقافة العربية والمرأة للباحثة ندى مصطفى الباحثة بمركز القاهرة سابقا، ختان الإناث إنتهاك لحقوق الإنسان للدكتورة سهام عبدالسلام الباحثة بالمركز.

ومركز القاهرة يقدم دعوة مفتوحة لكل من يرغبون فى المساهمة بانتاجهم الفكرى فى هذه السلسلة.

ملتقى العلوم الاجتماعية والصحة

انعقد فى لبنان فى الفترة ٢٧ – ٢٩ يونيو ١٩٩٦ الاجتماع التأسيسى للملتقى العربى للعلوم الاجتماعية والصحة. يسعى الملتقى الى تأسيس منبر إقليمى فى مجال العلوم الاجتماعية والصحة فى المنطقة العربية بحيث يتم الدمج بين المجالين فى مجال البحث العلمى.

جدير بالذكر أنه يوجد على مستوى العالم منبر دولى باسم العلوم الاجتماعية والطب، وله فروع إقليمية فى كل مناطق العالم عدا المنطقة العربية. ومن خلال المشاركة فى اجتماعات المنبر الدولى، بادر عدد من الباحثين والباحثات العرب فى مجالى العلوم والصحة بالدعوة الى لقاء تمهيدى عقد بالقاهرة عام ١٩٩٥، ونوقشت فيها الجوانب العملية المتعلقة بتأسيس المنبر العربى. وقد شارك مركز القاهرة فى كلا اللقائين.

تكمن أهمية هذا الملتقى فى أنه يحاول وضع شكل مؤسسى للجهود والمبادرات الفردية للعمل المشترك بين الباحثين فى كلا المجالين، يسمح بالاستجابة للاحتياج المتنامى للتنسيق على المستوى الاقليمى، ولتبادل الخبرات والمعلومات والأفكار، من أجل تطوير المبادرات الحالية، وتقوية التيار الناشىء للربط بين المجالين كضرورة ليس فقط لسد الفجوة التى تفصل بين المهتمين بالبحث العلمى فى كلا المجالين ولتطوير الخدمات الصحية بما يستجيب للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى المنطقة، بل وأيضا لتطوير كل من العلوم الاجتماعية والصحية.

شاركت فى الاجتماع وفود من لبنان، ومصر، والأردن، وتونس والمغرب، وسوريا، الكويت، للأسف لم يتمكن المشاركون من فلسطين من الحضور بسبب عدم استطاعتهم الحصول على تأشيرة لدخول لبنان. على مدى ثلاثة أيام ناقش المشاركون تقارير عن وضع العلوم الصحية والاجتماعية فى بلدانهم، والمبادرات التى تمت فى الجمع بين المجالين، والمشاكل التى تعوق تطور هذه المبادرات.

فى إطار الجلسات العلمية عقدت ورشة عمل عن المرأة والتنمية الصحية، ناقشت عددا من الموضوعات منها قضية الصحة الإنجابية وأهمية توسيع هذا المفهوم ليتخطى الإطار الضيق السائد حاليا، والذى يحصرها فى موضوع تنظيم الأسرة. وأهمية التعامل مع صحة المرأة بالمعنى الواسع فى كل مراحلها العمرية، وليس فقط الاهتمام بصحة الأم الذى يمثل العنصر السائد فى السياسات الصحية العربية. تعرضت الورشة أيضا لموقف المهنة الطبية والبحث العلمى من صحة المرأة والتى لا تعطى اهتماما كافيا لمعاناة النساء، وتتعامل معهم بصور نمطية محملة بالانحيازات النوعية.

من أهم القضايا التى أثيرت فى الملتقى، والتى من المرجح أن تلقى بظلها على الاجتماع الذى يعقد فى الأردن فى العام القادم إذا لم يتم التوصل لموقف موحد بشأنها، قضيتين مترابطتين الأولى هى مهمة الملتقى، والثانية هى الشكل التنظيمى لإدارة عمل الملتقى.

• بحث علمى أم عمل ميدانى؟؟

يمكن القول بتبلور وجهتى نظر من الناحية الأساسية حول مهمة الملتقى. ترى وجهة النظر الأولى أن مهمة الملتقى هى توفير منبر لتطوير البحث العلمى والدمج بين الأبعاد الاجتماعية للصحة فى كل واحد، أم وجهة نظر الأخرى فترى مهمة الملتقى لا تنحصر فى مهمة البحث العلمى، بل تمتد لتقديم الدعم والتدريب للمنظمات غير الحكومية على المستوى الميدانى القاعدى، وعبر أنصار هذا الرأى من تخوفهم من تحول الملتقى الى هيئة أكاديمية جديدة، تكرس انفصال البحث العلمى عن العمل الميدانى. من جانب آخر فان الاتجاه الآخر يرى أن هناك هيئات متعددة تعمل فى مجال تدريب المنظمات غير الحكومية بينما المهمة المنوطة بالملتقى- والتى لا يقوم بها أحد فى اللحظة الراهنة- هى ليس فقط تطوير البحث العلمى فى مجالى العلوم الاجتماعية والصحية، بل وبشكل خاص تطوير العمل الاكاديمى بما يجعله اكثر ارتباطا بالواقع الفعلى، وبما يحقق كفالة الحقوق الصحية للمواطنين.

• هيئة علمية أم جامعة دول عربية؟؟

انعكس التباين فى وجهات النظر حول مهمة الملتقى، على الخطوات المتعلقة باختيار الهيئة الإدارية له، وآليات العمل داخله. وجهة النظر الأولى ترى أن الطابع العلمى للملتقى يحتم اختيار الهيئات القيادية له على أساس الكفاءة للقيام بالمهام المطروحة، مثل عقد المؤتمر الدورى، واختيار المحاور الرئيسية للاجتماعات العلمية، وتقييم الأوراق البحثية المقدمة، والإشراف على المجلة العلمية... الخ، مع محاولة مراعاة تمثيل الدول المختلفة بما لا يخل بأداء المهام على أكفأ وجه. أما وجهة النظر الثانية فترى ضرورة تمثيل كل البلدان العربية على قدم المساواة فى الهيئات الإدارية، بحيث يكون لكل منها صوت متساو فى تقرير أمور الملتقى. وقد سادت وجهة النظر الثانية جزئيا، وتمثل ذلك فى اختيار هيئة قيادية بشكل مؤقت – الى الاجتماع القادم – تم فيها تمثيل كل الدول المشاركة، بممثل لكل منها.

ويبقى على عاتق المؤتمر القادم حل هذه المسألة الجوهرية التى ستحدد دور وفاعلية هذا المنبر الجديد الذى يمثل للكثيرين أملا فى تطوير العلوم الاجتماعية والصحية فى المنطقة العربية بحيث يصبح لعلمائها إسهام بارز على المستوى الدولى، وإنهاء وضع المتلقى من الخارج السائد حاليا.

التوثيق للمنظمات النسائية

شارك المركز فى الدورة التدريبية على التوثيق التى نظمها ملتقى الهيئات لتنمية المرأة، والذى تأسس حديثا بالتعاون مع مركز الدراسات العربية للتنمية (سياد). يضم المركز عددا من الهيئات التى تهتم بقضايا المرأة وتعمل على تنميتها، ومنها عددا من المنظمات النسائية والتنموية، والتنظيمات النسائية فى الأحزاب كالاتحاد النسائى التقدمى.

تمت الدورة على مدى يوم واحد تخللته ثلاثة جلسات عمل. تضمنت الجلسة الأولى عرض لتجربة ثلاثة مؤسسات فى مجال التوثيق حيث عرض الأستاذ مجدى لتجربة مؤسسة كاريتاس، وعرضت الأستاذة عرب لطفى لتجربة مركز دراسات المرأة (معا)، كما عرضت الأستاذة نبيهة لطفى لتجربة جمعية السينمائيات. وقام الدكتور عماد أبو غازى أستاذ الوثائق بكلية الآداب جامعة القاهرة خلال الجلسة الثانية بتعريف أهمية التوثيق وأشكاله وطرق استخدامه، وتصوره عن شكل عملية التوثيق فى الشبكة المزمع إنشائها. وناقشت الجلسة الثالثة موضوع التوثيق فى إطار عمل الشبكة المقبلة.

تباينت وجهات النظر فيما يتعلق بالدور المنوط بالشبكة القيام به، وكانت هناك ثلاثة وجهات نظر عن دور وظيفة الشبكة هى:

يرى التصور الأول أن تقوم بدور الدليل المرشد وذلك من خلال تجميع الجهد التوثيقى لكل جهة على حدة وتجمعه الشبكة من خلال لجنة فنية تتشكل من المتخصصين فى العمل النسائى والمتخصصين فى علوم التوثيق، والذى يمكن من خلاله إرشاد المستفيدين عن أماكن وجود مصادر المعلومات، وتقديم ما يمكن الحصول عليه عن طريق شبكة المعلومات أو الانترنت، بالإضافة إلى مهمة الربط بين المنظمات النسائية. ويؤخذ على هذا الرأى انه ينبغى على الشبكة أن تقدم مصادر المعلومات نفسها للمستفيدين ولا تكتفى بالإرشاد عن أماكن وجودها.

أما التصور الثانى فيرى أن تقوم الشبكة بمهمة تجميعية، أى أن تحاول الحصول على ما لدى المنظمات النسائية والمكتبات من مصادر معلومات سواء عن طريق الإهداء أو الشراء أو الاستنساخ، وأن تقوم لجنة فنية بعمل الجهد التوثيقى لهذه المواد، لكى يتثنى للشبكة تقديم خدمة مباشرة للمستفيدين، بدلا من الاكتفاء بإرشادهم، ومن المعوقات التى طرحت هو احتياج مثل هذا الدور إلى إمكانيات تمويل ضخمة وهو ما لا يتوفر للشبكة فى المرحلة الحالية، بالإضافة إلى حاجته إلى مساحة مكانية كبيرة جدا وجهد ضخم من جانب اللجنة الفنية نظرا لقيامها بكل الأعمال الفنية.

وجاء التصور الثالث توفيقى بين التصورين الأول والثانى محدداً مهمة الشبكة فى عمل مسح لمجال اهتمامات المنظمات النسائية، وأن تقوم بتجميع الجهد التوثيقى للمنظمات المشتركة، بالإضافة إلى عمل جهد تجميعى فى المجالات التى لا تدخل فى إطار اهتمامات أى من المنظمات المشتركة.

دورة للمبدعين وحقوق الإنسان

ستعقد الدورة الأولى للفنانين وحقوق الإنسان بمركز القاهرة فى الفترة من ١٤ – ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦، فى إطار برنامج مركز القاهرة للفنون والآداب وحقوق الإنسان. تجمع الدورة بين محاضرات عن حقوق الإنسان بشكل عام، والحقوق المرتبطة بالمبدعين فى مختلف مجالات الفنون المختلفة من سينما، ومسرح وموسيقى وفنون تشكيلية. يحاضر فى الدورة عدد من المفكرين والنشطاء فى مجال حقوق الإنسان، والفنون المختلفة. تتضمن الدورة عددا من المحاضرات حول الفنون المختلفة وحقوق المرأة. تتحدث الناقدة ماجدة موريس وعضو مكتب أمناء المنظمة المصرية سابقا عن المرأة فى المسلسلات التليفزيونية، وتتحدث المخرجة عطيات الأبنودى عن حقوق الإنسان كمجال للسينما التسجيلية، كما ستتناول الدكتورة هدى الصدة أستاذ الأدب الانجليزى بجامعة القاهرة حقوق الإنسان كمجال للسينما التسجيلية، كما ستتناول الدكتورة هدى الصدة أستاذ الأدب الانجليزى بجامعة القاهرة حقوق الإنسان فى مختارات من الأدب الأفريقى. سيعرض العدد القادم من سواسية تقريرا مفصلا عن الندوة.

ورد حديثا.. ورد حديثا.. ورد حديثا.. ورد حديثا.. ورد حديثا.. ورد حديثا.. ورد حديثا..

بالعربيـــة

١ – احمد عبدالله. الأطفال الكادحون: ظاهرة عمل الأطفال فى مصر – القاهرة : مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، ١٩٩٦– ٩٤ ص ؛ ٢٢ سم

٢ – أمانى قنديل – الدور السياسى لجماعات المصالح فى مصر : دراسة حالة لنقابة الأطباء ١٩٨٤ – ١٩٩٥ – القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦ – ٩٠ ص؛ ٢٤ سم.

٣ – ايرِ، توماس – الأصولية السياسية فى العالم المعاصر – القاهرة: مؤسسة فريدرش إيبرت، ١٩٩٦ – ٣٠ سم.

٤ – إيفون يزبك حداد – المسلمون فى أمريكا – القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٤ – ٣٠٣ ص؛ ٢٤ سم.

٥ – الحسينى سليمان جاد – وثيقة مؤتمر السكان والسكان والتنمية : رؤية شرعية – قطر : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٦ – ١٨١ ص ؛ ١٩ سم (كتاب الأمة؛ ٥٣)

٦ – داودرشتات، مايكل– أوروبا وشمال إفريقيا شكوك أم شراكة؟– القاهرة: مؤسسة فريدرش ايبرت، ١٩٩٦ – ٣٠ سم.

٧ – ديكسون، روث. تقويم إسهام المرأة فى التنمية الاقتصادية – القاهرة: منظمة العمل العربية، ١٩٩٥– ٩٩ ص؛ ٣٠ سم – (التدريب فى مجالات السكان والموارد البشرية وتخطيط التنمية؛ ٦)

٨ – صبحى عبدالمنعم محمد. الحسبة فى الإسلام بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة – القاهرة: دار رياض الصالحين، ١٩٩٤ – ٢٣٣ ص ؛ ٢٤ سم

٩ – طالب عوض. واقع المنظمات النسائية فى الأردن – عمان : مركز الأردن الجديد للدراسات – ٣٦ ص ؛ ١٩ سم (سلسلة المجتمع المدنى والحياة السياسية الأردنية)

١٠ – عائشة بلعربى. وضع الطفلة العربية– القاهرة : المجلس العربى للطفولة والتنمية، ١٩٩٥– ٣٨ ص ؛ ٣٠ سم

١١ – المجلس القومى للطفولة والأمومة.المؤتمر القومى الثانى للمرأة المصرية: سياسات تنمية المرأة للنهوض بالمجتمع. التقرير الختامى– القاهرة: المجلس القومى للطفولة والأمومة، ١٩٩٦ – ١٧٨ ص ؛ ٣٠ سم

١٢ محمد زيدان. حقوق المرأة – حقوق الإنسان – الناصرة: الموسسة العربية لحقوق الإنسان، ١٩٩٦– ٦٨ ص ؛ ١٩ سم

١٣ – منار الشوربجى. الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق– رام الله : مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦ – ١٩ سم – ١٣٠ ص.

١٤ – وزارة العدل. قانون الأسرة – الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣ – ٧١؛ ٢٢ سم

١٥ – يوحنا بولس الثانى. رسالة البابا يوحنا بولس الثانى إلى النساء – بيروت : اللجنة الأسقفية لوسائل الإعلام، ١٩٩٥ – ١٩ ص؛ ٢٢ سم

بالعربية والإنجليزية

١ – Family Care International. Commitments to Sexual and Reproductive Health and Rights for all : Framework for Action. - New York : Family Care International 1995. - 64 p; 30 cm

٢ – الأمم المتحدة. حقوق الإنسان والخدمة الاجتماعية : كتيب لمعاهد ومهنة الخدمة الاجتماعية – جنيف : الأمم المتحدة، ١٩٩٦ – ١٥٢ ص؛ ٣٠ سم

٣ – شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. الوثائق الصادرة عن شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية – القدس: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ١٩٩٦ – ٢٢ سم؛ ٣٨ ص.

بالإنجليزية

1. Garland, Anne Witte - Women Activists Challenging The Abuse of Power - New York: The City University of New York, 1991, - 129 p; 24ch.
2. Gottfried, Heidi. Feminism and Social Change. - Chicago: University of Illinois Press, 1996.- 277p 24cm.
. Hamilton, Jacqueline. OneYear After Cairo: 5 Country by Country Progress Reports. - New York: Earth Summit Watch, 1995. - 112 p; 30cm.
4. Hekman, Susan J. Gender and Knowledge : Elements of a Postmodern Feminism.- Boston:Northern University Press, 1992. - 212 p; 24 cm.
5. Human Rights Watch. The Human Rights Watch Global Report on Women's Human Rights. - New york: Human Rights Watch, 1995. - 458 p; 24cm.
6. Middle East Report. No. 198. Gender and Citizenship in the Middle East Washingtion: MiddleEast Report, 1996. - 30 cm; 52p.
7. Pietila, Hilkka. Making Women Matter : The Role of The United Nations. - London: Zed Book, 1996. - 198 p; 22 cm.
8. Rao, Aruna. Women's Studies International : Nairobi And Beyond. - New York: The City University of New York, 1991. - 40 p; 24 cm.
9. Reilly, Niamh. Without Reservation : The Beijing Tribunal on Accountability for Women's Human Rights. - New Jersey: Center of Women's Global Leadership, 1996. - 190 p; 24 cm.
10. Shaaban, Bouthaina. Arab Women Talk about Their Lives. - London : Women's Press, 1988. - 244 p; 24 cm.
11. Thorne, Barrie. Rethinking The Family : Some Feminist Questions. - Boston: Northeastern University Press, 1992. - 315 p; 24 cm.
12. Human Rights Watch. Children of Sudan: Slaves, Street Children and Child Soldiers. - New York: Human Rights Watch, 1995. - 112 p; 24 cm.
13. Human Rights Watch. Final Justice: Police and Death squad Homicides of Adolescents in Brazil. - London, Human Rights Watch 1994. - 140 p; 124 cm.
14. Human Rights Watch. Human Rights Violence in the United State. - London: Human Rights Wach, 1993. - 177 p; 24 cm.
15. Human Rights Watch. Playng the "Communal Card": Communal Violence and Human Rights. - London:Human Rights Watch, 1995. 154 p; 24 cm.
16. International Islamic From. Voilence: Towards a better understanding of the dilemma: According to the Muslim Brotherhood. - London: International Islamic From, 1995. - 24 p; 30 cm.
17. Miller, Janice. Family Planning Management Thermos: A Pocket Glossary in Three Languages. - USA, : Management Strategies for Improving Family Planning Service Delivery, 1995. - 270 p; 22 cm.

بانتظام.. بانتظام.. بانتظام.. بانتظام.. بانتظام.. بانتظام.. بانتظام..

يمكنك مطالعة هذه الدوريات بشكل منتظم في مكتبة المركز:

بالعربية :

١ – الاجتهاد. بيروت : دار الاجتهاد، فصلية.

٢ – أرابسك. مونتريال : مركز الدراسات العربية للتنمية، شهرية.

٣ – حقوق الإنسان. القاهرة : المنظمة المصرية لحقوق الإنسان؛ غير دورية

٤ – حقوق الإنسان فى لبنان– بيروت: الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان؛ شهرية

٥ – الدراسات الإعلامية. القاهرة : المركز العربى الاقليمى للدراسات الإعلامية، فصلية.

٦ – رواق عربى. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، فصلية.

٧ – سواسية. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، كل شهرين.

٨ – السياسة الدولية، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، فصلية.

٩ – شؤون عربية، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ فصلية.

١٠ – شمل. القدس: مركز اللاجئين والشتات الفلسطينى، كل شهرين.

١١ – الطريق بيروت: الطريق، مرة كل شهرين.

١٢ – القانون وحقوق الإنسان. القاهرة : اتحاد المحامين العرب؛ شهرية.

١٣ – كراسات استراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. الأهرام؛ مرة كل شهرين

١٤ – المجتمع المدنى. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية؛ شهرية.

١٥ – مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ فصلية

١٦ – مستقبل العالم الإسلامى، مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامى؛ فصلية

١٧ – المستقبل العربى، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية؛ شهرية

١٨ – النداء الجديد، القاهرة : جمعية النداء الجديد؛ شهرية

١٩ – نشرة حقوق الإنسان «نشرة إخبارية. القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان؛ شهرية

٢٠ – النهج، دمشق : مؤسسة الأبحاث والدراسات الاشتراكية فى العالم العربى؛ فصلية

بالعربية والانجليزية :

٢١ – النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية – لندن منظمة العفو الدولية؛ شهرية.

٢٢ – حقوق الناس – القاهرة : مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، شهرية.

٢٣ – العالم العربى فى البحث العلمى. فرنسا : معهد العالم العربى، نصف سنوية.

بالعربية والفرنسية

- Des Droits L'Homme, France, Fidration Internationale des Ligue, Weekly

بالإنجليزية :

1. Article 74. Jerusalem: alternative Information Center, Quarterly..
2. CCPJ Reporter, Canada: Canadian Committee to Protect Journalists, Quarterly.
3. Center to Center, UK, International PEN, Bimonthly.
4. Bulletin on Constitutional Case - Law - Strasbourg:Council of Europe. Non Periodical.
5. Democracy, Strasbourg: International Institute for Democracy, Monthly.
6. Human Rights Monitor, Switzerland, International Dervice of Human Rights, uarterly.
7. Human Rights Newsletter. Cairo:Afro -Asian Solidarity Organization, Bimonthly.
8. Human Rights Quarterly, USA, Morgan Institute for Human Rights and The Johns Hopkins University Press, Quarterly.
9. Human Rights Tribune, Canada, UmanRights Internet, Quarterly.
10. ICJ newsletter. The International Commission of Jurists, Quarterly.
11. IFEX, Canada, International Freedom of Expression Exchange, Clearing House, weekly.
12. INDEX on Censorship : to magazine for free speech. London: Bimonthly.
13. Middle East Report, USA, The Middle East Research And Informational Project [MERIP], Bimonthly.
14. National Endowment for Democracy . Washington: National Endowment for Democracy, Quarterly.
15. Netherlands Quarterly of Human Rights, SIM, Netherlands, Quarterly.
16. One Country. New York: The Baha'ullah International Community , Bimonthly.
17. The Family Planning Manager, USA, Management Strategies for Improving Family Planning Service Delivery, Quarterly.
18. The Journal of The IIHR, France, International Institute of Human Rights, Quarterly.
19. The Tribune, A Woman and Development Quarterly, USA, International Women's Tribune Center, Quarterly.
20. Torture, Denmark, International Rehabilitation Council of Torture Victims, Quarterly.
21. Tans - state Islam. - Washngton: Tans - state Islam, Quarterly.
22. Zim Rights News, Zimbabwe, Zim Human Rights Association, Monthly.

SAWASIAH
CIHRS
سواسية
ISSUED BY CAIRO INSTITUTE FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
NO. 12 Sep. 1996

حركة طالبان تدفع بحقوق المرأة إلى الأمام

لأول مرة فى تاريخ الجنس البشرى، يصبح الموقف من قضية المرأة معيارا لتحديد الموقف السياسى من حكومات الدول، ولمحاكمة اداءها وللتعاون معها. حدث هذا بعد استيلاء حركة طالبان على الحكم فى افغانستان فى نهاية صيف هذا العام. لم يعلن هذا الموقف الجديد فى اروقة لجان حقوق الإنسان أو خلف الكواليس الدبلوماسية بين الدول، بل من منابر أعلى مستويات المجتمع الدولى، فقد هدد بطرس غالى الأمين العام للامم المتحدة بوقف المساعدات التى تقدمها المنظمة الدولية الى افغانستان طالما استمرت القيود التى فرضها النظام السياسى الجديد فى افغانستان على النساء.

كان العنف ضد النساء شائعا دوما أثناء احتدام الأزمات الاقتصادية والسياسية والانقلابات العسكرية والحروب، فالفئات المستضعفة هى المستهدفة دائما وكانت المرأة هى الضحية الاولى، بداية من الحاكم بأمر الله، مرورا بنظام الترابى/ البشير، والجزائر، البوسنة، ايران، ورواندا.. الى حركة طالبان التى ما أن اطاحت بالحكومة القائمة، حتي انكرت حقوق المرأة خاصة حقها فى التعليم والعمل والخروج من المنزل، وفرضت زيا يغطى كامل الجسد حتى الوجه.

ولكن هذه المرة كانت استجابة المجتمع الدولى مختلفة تماما. فقد أعرب المفوض السامى للامم المتحدة عن قلقه ازاء الاخطار التى تهدد باهدار حقوق المرأة فى افغانستان، وطلب من نورث هول ممثل الأمم المتحدة فى افغانستان ابلاغ الملا محمد عمر رئيس المجلس الأعلى لطالبان بضرورة الالتزام بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتى تشدد فى بنودها على مساواة المرأة والرجل ففى الحقوق. كما صرح نيكولاس بيرنز المتحدث باسم الخارجية الامريكية انه ما لم تحترم طالبان حقوق المرأة الافغانية، فان ذلك سيحول دون اعتراف المجتمع الدولى بها وعزلها دوليا، وحرمانها منالحصول على المساعدات الدولية. وطالب بيرنز بالغاء تعليمات حركة طالبان بحرمان المرأة من حقها فى التعليم والعمل.

لقد بدأ المجتمع الدولى فى السنوات الأخيرة فى الربط بين سجل الدول فى حقوق الإنسان وبين علاقات التعاون والمساعدات الاقتصادية مع الحكومات المختلفة فى محاولة لاستخدام سلاح المعونات لتحسين حالة حقوق الإنسان. وبصرف النظر عن الجدل الدائر حول مدى المشروعية الاخلاقية لهذا الربط، وحول المعايير المزدوجة فى تطبيقه، وحول التوظيف السياسى فى كثير من الاحيان لهذه العلاقة الشرطية لاهداف لا صلة لها بحقوق الانسان، أو بالبند الجديد حقوق المرأة، فإنه تبقى هناك حقيقة تاريخية لا مجال للجدال فيها، وهى أن مسيرة حقوق المرأة قد ارتقت الى محطة جديدة فى أجندة المجتمع الدولى، الى درجة انه حتى النظام الايرانى المعروف بسجله السيء فى مجال حقوق الانسان عموما، وحقوق المرأة بشكل خاص، لم يتورع عن إدانة موقف حركة طالبان من المرأة الأفغانية، برباعتبار أنه يسيء الى صورة الإسلام وموقفه من حقوق المرأة.

شارك فى هذا العدد

أميرة عبد الفتاح
محمد حسين
أميرة مشهور
نيفين أسامة
أماني أبو زيد

اشـــراف:
آمال عبد الهادي

سواسية .. نشرة يصدرها مركز القاهرة لحقوق الانسان (CIHRS) تنفيذ: CTC ت: ٣٤٠٥٠٥٧ - ٣٤٠٥٠٥٨ اخراج فنى/ عبدالحميد عبدالله